

آب/أغسطس ٢٠١٦

اتخاذ الخيارات

مستقبل العلاقات الأمريكية المصرية

بقلم

جون ب. ألترمان

تقرير صادر عن برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات
الاستراتيجية والدولية

CSIS

CENTER FOR STRATEGIC &
INTERNATIONAL STUDIES

اتخاذ الخيارات

مستقبل العلاقات الأمريكية المصرية

بقلم
جون ب. ألترمان

آب/أغسطس ٢٠١٦

تقرير صادر عن برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات
الاستراتيجية والدولية

نبذة عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

على مدى أكثر من ٥٠ عامًا، عمل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في سبيل الخروج بحلول لأبرز التحديات المتعلقة بالسياسات في العالم. واليوم، يوفر الباحثون في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية أفكارًا استراتيجية متبصرة وحلولًا سياسية ملائمة للطرفين من أجل مساعدة صانعي القرارات على رسم مسارهم نحو عالم أفضل.

إنّ مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية منظمة لا تبغى الربح قائمة في واشنطن العاصمة. ويجري طاقم عمل المركز العامل بدوام كامل والمؤلف من ٢٢٠ موظفًا وشبكة الباحثين التابعين الواسعة بحوثًا وتحليل ويطوّرون مبادرات السياسات التي تنظر في المستقبل وتتوقع التغييرات.

تأسس المركز في ذروة الحرب الباردة على يد ديفيد م. أبشير والأميرال أرليه بورك، وخُصص لإيجاد طرق لضمان استدامة الصدارة والازدهار الأمريكيين باعتبارهما قوةً عاملةً من أجل الخير في العالم. ومنذ العام ١٩٦٢، أصبح مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية من أبرز المؤسسات الدولية في العالم التي تركز على الدفاع والأمن؛ والاستقرار الإقليمي؛ والتحديات العابرة للحدود من الطاقة والمناخ إلى الصحة العالمية والتكامل الاقتصادي.

عُين توماس ج. بريتزكر رئيسًا لمجلس أمناء مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. كما ويتولى نائب وزير الدفاع الأمريكي السابق جون ج. هامر منصب رئيس المركز ورئيسه التنفيذي منذ العام ٢٠٠٠.

لا يتخذ المركز أي مواقف سياسية محددة؛ وبالتالي، يجب أن يُنظر إلى كل الآراء الواردة ههنا على أنّها آراء المؤلف/المؤلفين لا غير.

© ٢٠١٦ جميع الحقوق محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية والدولية.

شكر وتقدير

بات هذا التقرير ممكنًا بفضل الدعم العام الذي تلقاه مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. لم تساهم أي جهة راعية مباشرة في إصدار هذا المنشور.

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية
Rhode Island Avenue NW 1616
Washington, DC 20036
www.csis.org | 0200 887 202

المحتويات

٢	أربعة عقود من الاستقرار، خمس سنوات من عدم التيقن
٣	الروابط الأمنية
٦	الفوائد الاستراتيجية الأوسع نطاقاً
٧	الشؤون الاقتصادية
١٠	متاعب في الأفق
١٢	التجاوب في السياسات، وحقوق الإنسان، والمشروطة
١٧	التباعد شيئاً فشيئاً
٢٢	الحفاظ على العلاقات
٢٨	نبذة عن المؤلف

اتخاذ الخيارات

مستقبل العلاقات الأمريكية المصرية

جون ب. ألترمان

قبل جيل، كانت العلاقات الأمريكية المصرية القوية تجيب على الكثير من التساؤلات. فكيف تمكنت للولايات المتحدة من حشد عدد من الدول العربية للوقوف ضد غزو الرئيس العراقي السابق صدام الحسين للكويت؟ وكيف تمكنت الولايات المتحدة

من المساعدة على ضمان أمن إسرائيل؟ وكيف تمكن جيش الولايات المتحدة من حماية الأصول الأساسية في الشرق الأوسط؟ ومن الجانب المصري، كيف تمكنت مصر من تحديث جيشها، ومن يمكن أن يشكل شريكا اقتصاديًا قويًا لتنمية مصر؟ وكانت الإجابة على كل هذه الأسئلة العلاقات الأمريكية المصرية القوية. فقد شكلت مصر لسبب وجيه حجر الزاوية لاستراتيجية الولايات المتحدة، وكذلك شكلت الولايات المتحدة حجر الزاوية لاستراتيجية مصر.

**فما تم إغفاله
في كثرة الإقبال
والإدبار على مر
السنوات الخمسة
الماضية هو الطرق
التي يمكن من
خلالها للعلاقات
الأمريكية المصرية
القوية أن تستمر
في خدمة مصالح
الجانبين.**

فما تم إغفاله في كثرة الإقبال والإدبار على مر السنوات الخمسة الماضية هو الطرق التي يمكن من خلالها للعلاقات الأمريكية المصرية القوية أن تستمر في خدمة مصالح الجانبين. ففي الشؤون الأمنية والعسكرية، كما وفي الشؤون الاقتصادية، هناك جوانب هامة من التعاون التي تخدم المصالح المشتركة والفردية لكل من البلدين. كما وأن إيجاد الحلول البديلة للتعاون الوثيق الذي شكل القاعدة منذ العام ١٩٧٩ ينطوي على تكاليف على كل من البلدين تكبدها.

يود الكثير من الأمريكيين إيجاد طرق لممارسة الضغوط على القيادة المصرية وإقناعها باتباع أنماط الحوكمة التي كانت مناسبة للولايات المتحدة في الماضي. والكثير من المصريين لا ثقة لديهم

أما الآن، وخاصة في السنوات الخمسة الأخيرة، فقد باتت العلاقات الأمريكية المصرية تطرح أسئلة أكثر بكثير مما تقدم

بنوايا الولايات المتحدة ولا يوافقون على توصيات الولايات المتحدة لمستقبل مصر. ومن غير المرجح أن يؤدي اختبار عزائم الجانبين إلى الكثير من النجاح. فالمسار المبشر أكثر بالخير هو أن يقدر كل من الجانبين الفوائد المحتملة من علاقة وثيقة وأن يصنع من نفسه شريكا جذابًا لمثل هذه العلاقة. وتبدو العلاقة من جوانب عدة متجهة إلى الوجهة المعاكسة الآن.

أربعة عقود من الاستقرار، خمس سنوات من عدم التيقن

عقدت مصر اتفاق سلام مع إسرائيل عند بداية العلاقة بين البلدين في نهاية سبعينيات القرن الماضي وسعت إلى إقامة علاقة مع الولايات المتحدة. شكل ذلك تحولًا جذريًا في الشؤون السياسية الإقليمية في الشرق الأوسط الأمر الذي شكل انتصارًا كبيرًا لاستراتيجية الولايات المتحدة الأمنية في الشرق الأوسط وتقدمًا ملحوظًا للولايات المتحدة في الحرب الباردة. ومع ذلك، وفيما نضجت العلاقة بين الولايات المتحدة ومصر، بدأ كل من الجانبين يشعر بأنه لا يحظى بالتقدير. فاشتكى بعض المصريين من أن

مصر كانت تضع مخاوف الولايات المتحدة باستمرار فوق مصالحها الوطنية، فيما احتج بعض الأمريكيين قائلين إن بلادهم توفر مليارات الدولارات لمصر مقابل نتائج غالبًا ما كانت ضئيلة. وشكل الطابع المركزي للمساعدة المقدمة للعلاقة جزءًا كبيرًا من المشكلة. فقد منح ذلك صفقات البلدين طابعًا تداوليًا، وبات كل جانب يركز على الأمور التي لم يكن يحصل عليها. وبعد أكثر من أربعين عامًا، كانت العلاقة التي انبثقت وثيقة إنما ليست ودية، وقلة كانوا من رأوا أنها

ترتقي إلى إمكاناتها. وفي السنوات الخمسة الماضية، نمت العلاقة لتصبح أقل ودية بعد وأكثر انعدامًا للثقة.

فقد هزّت تغيرات السنوات الخمسة الأخيرة العلاقات الأمريكية المصرية بشكل جوهري. حيث اعتبر الكثير من المصريين أن جهود الحكومة الأمريكية لتسهيل مغادرة الرئيس المصري السابق وحليف الولايات المتحدة لفترة طويلة حسني مبارك على أنها غير ذات صلة، فيما اعتبرها البعض الآخر خيانة وقلة كانوا من اعتبروا ذلك سياسة جيدة التصميم. كما وأن موقف الولايات المتحدة من حكومتي الرئيسين المصريين السابق والحالي محمد مرسي وعبد الفتاح السيسي لم يكسبها الكثير من الأصدقاء. فبات الكثير من المصريين يرون أن الولايات المتحدة كانت ترحب أكثر من اللازم بحكومة منتخبة كانت تسيء استخدام سلطتها وتنتقد كثيرًا الحكومة غير المنتخبة التي كانت تحظى بدعم واضح من الشعب.

فقد هزّت تغيرات السنوات الخمسة الأخيرة العلاقات الأمريكية المصرية بشكل جوهري.

وإزداد تفاقم الأمور من الجانبين. فبالنسبة إلى الكثيرين في الجانب الأمريكي، كان المصريون يبددون الفرص الثمينة - أولاً لمواصلة الانفتاح الديمقراطي الحقيقي واستخدام هذا الانفتاح لرسم مسار جديد وأكثر فعالية للتصدي لبعض من المشاكل التي كانت تعاني منها مصر منذ زمن طويل، بما في ذلك الفقر والتطرف.

ولم يسبق للتوتر في العلاقات بين البلدين أن بلغ هذا المستوى في أكثر من أربعة عقود من الروابط الوثيقة. غير أنه ومع أن هذه العلاقات أصبحت غير مرضية للطرفين، إلا أن إيجاد الحلول البديلة لم يكن أمرًا واريًا. فتخوف المصريون والأمريكيون على حد سواء من أن بذلهم الجهود لتعديل العلاقة أكثر من اللازم قد يعرضها للخطر.

تقوم العلاقات الأمريكية المصرية على أساس الروابط الأمنية التي تصل البلدين.

وأواخر سبعينيات القرن الماضي، فأجرى تغييرًا جذريًا في مكانة الولايات المتحدة في المنطقة، واستبدل صلةً واهنةً برابط متين.

وأما بالنسبة إلى مصر، فكانت نقلتها من التحالف مع الاتحاد السوفيتي إلى التحالف مع الولايات المتحدة ضربة معلم استراتيجية. إذ كان الرئيس المصري الأسبق أنور السادات يكرر مرارًا أن «في يد الولايات المتحدة ٩٠ بالمئة من الأوراق»، ومواءمة مصر مع القوة العالمية المهيمنة بدلًا من قوة ذاهبة إلى الهاوية كان ذاهية. وفي مقابل تحالفه مع الولايات المتحدة، لم يحصل السادات على عشرات المليارات من الدولارات كمساعدات أمريكية فحسب، بل حسن أيضًا عتاده العسكري إلى درجة كبيرة وحسن تدريب جنوده وقضى على أكثر الجهات التي يمكن أن تصبح عدوة لمصر في أرض المعركة.

غالبًا ما يشتكي المصريون قائلين إن المساعدات العسكرية الأمريكية لمصر تدعم المزودين والمقاولين الأمريكيين. وهذا الأمر صحيح، حيث أن ثلث تمويل المساعدات تقريبًا يُستخدم للمشتريات الجديدة، فيما يذهب ثلث آخر لإدخال التحسينات على العتاد المتوفر، والثلث الأخير للشؤون اللوجستية والصيانة والتدريب^١.

وكان من الأسهل تخبئة الاختلافات وتأجيل جهد إعادة النظر في العلاقة ليوم آخر. إلا أنه ومع التغيرات التي حصلت في مصر في السنوات الخمسة الأخيرة ومع تفكير الولايات المتحدة من جديد في دورها في الشرق الأوسط، فإن ذلك اليوم قد حان. وفي ما يلي تجري مناقشة المصالح التي تخدمها العلاقة الثنائية الوثيقة، كما ويجري تسليط الضوء على ما ستكون عواقب نوع مختلف من العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر. فما من سياسة إلا ولها ثمن أو سلبيات، غير أنه على صانعي السياسات الأمريكيين أن يفهموا كلا النتائج المحتملة للحفاظ على روابط وثيقة مع مصر والنتائج المحتملة للبدائل عن تلك الروابط.

الروابط الأمنية

تقوم العلاقات الأمريكية المصرية على أساس الروابط الأمنية التي تصل البلدين. فالموقع الجغرافي لمصر المطل على قارتين، وثقلها الديمغرافي في العالم العربي، ونفوذها الثقافي والسياسي، وتواجدها على الحدود مع إسرائيل جعلت من مصر بمثابة جائزة في الحرب الباردة. فعندما كانت مصر عدائية، عملت ضد المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، فهددت حلفاء الولايات المتحدة وشكلت قوة عسكرية مزعزة للاستقرار في قلب العالم العربي. أما تحرك مصر لإقامة صداقة مع الولايات المتحدة في

^١ ديفيد شينكر، «نظرة ثاقبة في غياهب عالم المساعدات العسكرية الأمريكية المقدمة لمصر» Inside the Complex World of U.S. Military Assistance to Egypt. معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. <http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/inside-the-complex-world-of-u.s.-military-assistance-to-egypt>

^٢ راجع قاعدة بيانات النفقات العسكرية لمعهد ستوكهولم الدولي للسلام، http://www.sipri.org/research/armaments/milex/milex_database

وحتى مع ذلك، يُمثل الإنفاق الأمريكي مساهمة كبيرة لدعم جهود مصر الدفاعية. فبالإجمال، تشكل المساعدات العسكرية الأمريكية حوالى ربع نفقات الدفاع المصرية.^٢

أدت ثلاث عقود من الشراء المركّز إلى أمور كثيرة. أولها أن حسن ذلك إلى درجة كبيرة قدرات مصر العسكرية. إذ تملك مصر الآن وتشغل أكثر من مئتي طائرة مقاتلة من طراز «أف-١٦»، وهي إحدى الطائرات المقاتلة الأقوى على وجه الأرض. كما تملك وتشغل أكثر من ألف دبابة من طراز «أم-١» وهي دبابة معركة مدرّعة بشدة كثيرة التنقل وبعيدة المدى. وفي حين لا تملك مصر بالضرورة الأسلحة الأكثر تقدماً في المنطقة - إذ تحمل إسرائيل

هذه الصفة في الدرجة الأولى، وتليها ممالك الخليج ضئيلة السكان نسبياً والقوية اقتصادياً - إلا أن قدرات مصر العسكرية تجعل منها على الرغم من ذلك قوة إقليمية. وعلى مستوى فني، تعدّ قدرات مصر أكثر تقدماً بكثير مما كانت عليه عندما كان يسّّلحها الاتحاد السوفيتي في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

وثانياً، عززت المساعدات الأمريكية قابلية العمل المتكامل ما بين مصر وجيوش الولايات المتحدة وسائر القوات الحليفة. وقد عادت هذه القدرة بالفائدة على تلك القوات عندما انضمت إليها مصر في أرض المعركة، كما ساعدت في دحر غزو صدام حسين للكويت. لكنّ هذه القدرة على العمل المتكامل عادت على مصر أيضاً

بالفائدة. فقد ساعد عمل الجيوش الغربية بشكل وثيق مع نظيرها المصري على ردع العدوان ضد مصر وتعزيز الأمن القومي المصري. وبالمثل، سهلت منصات الأسلحة والتكتيكات المشتركة التعاون العسكري المصري والإماراتي على طول الحدود الغربية لمصر وفي شبه جزيرة سيناء.

وثالثاً، ساهمت المساعدات الأمريكية في رفع قدرة مصر الصناعية. فباتت الخبرات عينها التي تُستخدم لجمع عدد دبابات «أم-١» مثلاً تساهم أيضاً في تصنيع السيارات في مصر. وبذلك، باتت «العربية الأمريكية للسيارات» - وهي شركة مملوكة من قبل كل من شركة «كرايسلر» والهيئة العربية للتصنيع، شركة تصنيع عسكرية مملوكة للدولة - تنتج سيارات «جيب شيروكي» و«رانجلر» للسوق الاستهلاكية كما وتنتج مركبات عسكرية خفيفة لاستخدامها من قبل مصر أو لبيعها.

كما أن كون مصر شريكاً للولايات المتحدة قد ساعد هذه الأخيرة بشكل مباشر أيضاً. ففي المعدل، تمرّ أكثر من ثلاثين سفينة بحرية أمريكية - بما في ذلك حاملات للطائرات عاملة بالطاقة النووية - في قناة السويس في العام على أساس مستعجل،^٣ كما تمر أكثر من ألفي طائرة عسكرية سنوياً في المجال الجوي المصري.^٤ وتزيد هذه الأرقام عدة أضعاف في أوقات الحرب. وفي حين تتوفر حلول بديلة أكثر التفافية، إلا أن سهولة سلوك هذه السبل جعل من مصر ثروة كبيرة في رصيد الدفاع الأمريكي في الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا. وفي حين

عززت المساعدات الأمريكية قابلية العمل المتكامل ما بين مصر وجيوش الولايات المتحدة وسائر القوات الحليفة.

^٢ جيريمي شارب، «مصر: خلفيتها والعلاقات الأمريكية» Egypt: Background and U.S. Relations، خدمة الأبحاث التابعة للكونجرس الأمريكي، ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، ٨.

^٤ المرجع نفسه، وجيم مايلز، «الجيش الأمريكي بحاجة لمصر للنفاذ إلى منطقة حرجية» U.S. Military Needs Egypt for «Access to Critical Area»، صحيفة «يو إس إيه توداي» USA Today، ١٧ آب/أغسطس ٢٠١٣.

على زيادة قابلية العمل المتكامل وبينني أنماط تعاون وعلاقات يمكن الاعتماد عليها في أوقات الأزمات. ومن منظور أمريكي، فالعمل عن كثب مع المصريين على مرّ الوقت يساعد في تعزيز المعايير العالمية التي تسهّل على الولايات المتحدة التفاعل مع مصر وغيرها من البلدان الحليفة.

وإذا ما نظرنا أبعد من التحسينات العسكرية، نجد أنّ مصر استمدت فوائد أوسع نطاقاً من علاقتها مع الولايات المتحدة أيضاً. كان دحر الجيش الأقوى إقليمياً من خارطة المخاطر التي تهدد مصر من الأمور الضمنية في العلاقات الأمريكية المصرية. فقد واجهت مصر الجيش الاسرائيلي أربع مرات، وفي حين أنّها نجحت في معاركها، غالباً ما أتت انتصاراتها مقابل تكلفة باهظة، سواء من

أن التزامات مصر الناشئة عن المعاهدات تستوجب عليها أن تسمح لكافة السفن بعبور القناة، يقول المصريون إنّ لهم الحرية في إعطاء أفضلية المرور لمن يشاؤون، كما ويحتفظون بحق تحديد الشروط التي يمكن بموجبها للسفن العاملة بالطاقة النووية عبور القناة. ومع ذلك، سمحت مصر للسفن العسكرية الأمريكية، بما فيها تلك العاملة بالطاقة النووية، بعبور القناة بسرعة ومن دون أن تفرض عليها أي شروط مرهقة. ولطالما كانت سهولة وإمكانية التنبؤ بسرعة عبور هذه السفن ذخراً للبحرية الأمريكية.

كما ومن الفوائد الأخرى التي عادت بها الشراكة مع مصر على الولايات المتحدة كان شراء مصر لأسلحة منها؛ فقد ساعدت

كان دحر الجيش الأقوى إقليمياً من خارطة المخاطر التي تهدد مصر من الأمور الضمنية في العلاقات الأمريكية المصرية.

حيث الاستعدادات للحرب أو من حيث الخسائر المتكبدة على أرض المعركة. لذا، فعلاقات الولايات المتحدة مع كل من مصر واسرائيل لم تساعد فحسب على منع الحرب في الماضي، بل جعلت الحرب أيضاً أمراً مستبعداً جداً في المستقبل. وفي حين أن المناورات العسكرية العامة المصرية تظهر أحياناً جنودها يحاربون فريقاً «أزرق» يبدو أنّه تمثيل واضح لاسرائيل، إلا أنّ واقع الحال هو أنّ العلاقات الأمريكية خففت عن مصر عبء التخطيط لأي حرب محتملة ضد اسرائيل، وحررت مصر لتتمكن من التركيز على مجموعة أضيق بكثير من التهديدات الأمنية الأصغر نطاقاً.

صفقات الشراء هذه على ضمان استدامة القاعدة العسكرية الصناعية الأمريكية في وقت كانت تمر المبيعات العسكرية الأمريكية في تقلبات. لذا، فالتحلي بسوق مصرية كبيرة يمكن البيع لها قد ساعد على تحقيق التوازن في الأوقات التي كانت فيها مستويات الطلب الأمريكي متدنية.

كما وأن مرور آلاف المصريين في مؤسسات التدريب الأمريكية بدءاً من مدارس الطيران وصولاً إلى المدارس البيطرية مروراً ببرامج التخلص من القنابل أفاد كلا البلدين. ومن الصعب تحديد القيمة النقدية لمثل هذه التدريبات، ولكن لكل من المصريين والأمريكيين، يساعد التدريب المتواصل

وبالنسبة إلى الحكومة الأمريكية، فإزالة مصر من خارطة المخاطر المترتبة على إسرائيل شكل دفعة قوية لحليف رئيسي للولايات المتحدة. وفي حين يقول البعض إن الحرب لم تعد أمرًا محتملاً وعلى هذا الأساس لا حاجة لأن تستمر مصر بتلقي الدعم من الولايات المتحدة، فإنه من الجدير النظر في احتمالين. الأول هو أن تغض مصر الطرف عن الأعمال التي تضر بالأمن الإسرائيلي. ولا يتحتم هنا على مصر أن تكون عدائية صراحة نحو إسرائيل، إنما يمكن أن تقرر مصر بمرورها في فترة تتصف بشح للموارد أن تعتبر استثمار المال في أمن الحدود في سيناء استثماراً سيئاً. والاحتمال الآخر هو أن يتدهور أمن الحدود كثيراً إلى درجة أن يعجل ذلك نشوب حرب بين إسرائيل ومصر، حتى وإن حصل ذلك عرضياً من باب الخطأ. في الوقت الحالي، يرى الجيش المصري الصراع مع إسرائيل أمراً غير وارد، لكنه لا يجوز الافتراض بأن هذه العقلية ستدوم بالضرورة. فهي تعكس الحوافز الحالية - ليس فقط حوافز الولايات المتحدة، بل أيضاً تلك التي تخص إسرائيل وأوروبا وغيرها. إلا أنه يمكن لمجموعة مختلفة من الحوافز أن تسفر في المستقبل عن تفكير مختلف وعن مجموعة مختلفة من النتائج.

الفوائد الاستراتيجية الأوسع نطاقاً

تكمن ميزة أخرى للعلاقات القوية بين مصر والولايات المتحدة في تعزيز دور مصر في

الشؤون الإقليمية، الأمر الناتج جزئياً عن زيادة قدرات جيشها، وإنما أيضاً عن الدعم الإقليمي بقيادة الحكومة الأمريكية. وقد ساهمت الفرضية التي أثبتت مع الوقت والقائلة إن الولايات المتحدة ستعمل من خلال مصر على مبادرات إقليمية كبرى في إعطاء مصر نفوذاً ليس مع الولايات المتحدة فحسب، بل أيضاً مع سائر حلفائها الإقليميين. وقد حرصت مصر على ألا تكون مجرد امتداد لقوة الولايات المتحدة، فهي لم تشارك على سبيل المثال في الحرب في العراق في العام ٢٠٠٣ التي خشي الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك أنها متهورة وضالة، بل كانت في كثير من الأحيان عاملاً مضاعفاً لقوة الولايات المتحدة، تماماً كما كانت الولايات المتحدة عاملاً مضاعفاً لقوة مصر في المقابل. ويعزى الدور الريادي الذي تؤديه مصر في الجهود الإقليمية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة بجزء منه إلى علاقتها الوثيقة مع الولايات المتحدة، لذا، فقد تعزز صيت مصر أيضاً عندما قادت الرأي العربي المعارض لغزو صدام حسين للكويت في العام ١٩٩٠. وبالطبع أن مصر لم تحتج إلى الدعم الأمريكي لتكون جهة فاعلة إقليمية رئيسية. فهي كانت كذلك قبل أن تأتي الولايات المتحدة إلى الساحة الإقليمية بكثير. لكن نفوذ مصر الإقليمي عانى من تقلبات وقد أتى دعم الولايات المتحدة، كما ودعم حلفاء الولايات المتحدة، لتعزيزه من دون شك.

وعلى نفس المنوال، تعزز موقف الولايات المتحدة في المنطقة بفعل علاقتها الوثيقة مع قوة إقليمية بارزة. فلطالما شكلت مصر مركز الثقل في العالم العربي، سواء في التحالف ضد صدام حسين في العام ١٩٩١

^٥ راجع، مثلاً، «مصر والمساعدات الأمريكية وإسرائيل» Egypt, U.S. Aid and Israel، صحيفة «جيروزليم بوست» Jerusalem Post. ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، <http://www.jpost.com/Opinion/Editorials/Egypt-US-aid-and-Israel-328303>.

ولم يستفد البلدان من التعاون العسكري فحسب، بل أيضًا من التعاون في مكافحة الإرهاب.

من العناد لتحارب بها جماعة «أنصار بيت المقدس» (التي باتت الآن تابعة لتنظيم «الدولة الإسلامية» المعروف أيضًا بـ«داعش») وغيرها من الجماعات التي تنشط في شبه جزيرة سيناء. وأخيرًا، أوردت التقارير أن الولايات المتحدة ومصر تشاركتا المعلومات عن الجهات التي تهدد الأمن. يُفترض أن مصر ساعدت الحكومة الأمريكية في اختراق الجماعات الإرهابية مثل تنظيم «القاعدة» وتنظيم «الدولة الإسلامية» من خلال الاعتماد على عملاء مخابرات مدربين تدريبًا جيدًا وانتشار عناصر مصرية في الكثير من الجماعات المتطرفة الناشطة في الشرق الأوسط.

الشؤون الاقتصادية

ولم تقتصر منافع العلاقات الثنائية هذه على مجال الأمن فحسب. فمن الناحية الاقتصادية، كانت العلاقات الأمريكية المصرية بمثابة نعمة لكلا الجانبين، على الرغم من أنها قد تبدو نعمة أكبر للاقتصاد المصري الأصغر حجمًا من نظيره الأمريكي. فأكثر من ١٠٠٠ شركة أمريكية تجري أعمالًا لها في مصر في مجالات تتراوح ما بين الطاقة والتصنيع مرورًا بالخدمات. تستضيف مصر فروعًا لبعض من أبرز الشركات متعددة الجنسيات القائمة في الولايات المتحدة مثل «كوكا كولا» و«أي بي

أو عندما ساعدت في انطلاق الربيع العربي في العام ٢٠١١. والبعض يقول إن الحكومة المصرية أضعف من أن تتمكن من أن تحدث أثرًا دائمًا في الشؤون الإقليمية،^٦ لكن وجهة النظر هذه تتجاهل أحداث التاريخ الحديث. فعندما كانت مصر ثورية، انتابت المنطقة بأسرها موجة ثورية، وعندما كانت مصر تميل إلى الإسلام السياسي، بدا أن المنطقة كلها تميل إلى الإسلام السياسي. وعلى النحو عينه، أدى سقوط حكومة تنظيم «الإخوان المسلمين» في مصر إلى إنهاء القول الشائع بأن نصر «الإخوان المسلمين» في المنطقة أمر وشيك لا مفر منه. وصحيح أن قدرة مصر الحكومية ليست كما كانت عليه في السابق، إلا أن ثقل البلاد في المنطقة ما زال هامًا.

ولم يستفد البلدان من التعاون العسكري فحسب، بل أيضًا من التعاون في مكافحة الإرهاب. ومع أن الكثير من التفاصيل تبقى سرية، إلا أن هناك أدلة تشير إلى أن الولايات المتحدة عملت عن كثب مع مصر لتأمين حدود البلاد، وذلك من خلال تقنيات الاستشعار وتعزيزات للحدود (بما في ذلك التعزيزات تحت الأرض) والمراقبة الجوية. بالإضافة إلى ذلك، زودت الولايات المتحدة مصر بالدعم لمكافحة الإرهاب في شبه جزيرة سيناء، حيث تفيد التقارير بأنها وفّرت لها المراقبة الجوية وعلى الأرجح بعض الإشارات الاستخباراتية حول جماعات تعمل هناك. كما باعت لمصر طائرات مروحية من طراز «أباتشي» وغيرها

^٦ بوبي غوش، «لم تعد مصر مهمة» Egypt No Longer Matters، صحيفة «تايم» ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، <http://world.time.com/2013/08/18/egypt-no-longer-matters>.

الروابط بين الشعبين

على الرغم من صغر حجم الجالية المصرية نسبيًا في الولايات المتحدة، إلا أنَّ المهاجرين إلى هذه الأخيرة يشكّلون سادس أكبر مصدر تحويلات تُرسل إلى مصر، لا يسبقهم في إرسال التحويلات سوى المصريون في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت والأردن. في العام ٢٠١٤، استلمت مصر ما يساوي مليار دولار من التحويلات من الولايات المتحدة، من أصل مجموع ١٩,٦ مليار دولار تلقتها مصر ذلك العام. وشكّل هذا المبلغ أكثر يّليل من ٧ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي^١ وفي حين أنه مبلغ لا بأس به، إلا أنه يبدو صغيرًا جدًّا مقارنةً بالتحويلات التي تدخل مصر من الدول الخليجية: حيث بلغت التحويلات المرسلّة إلى مصر في العام ٢٠١٤ من المملكة العربية السعودية ٧,٦ مليار دولار، ومن الكويت ٣,٢ مليار دولار، ومن الإمارات العربية المتحدة ١,٨ مليار دولار. ومع ذلك، فإنَّ التحويلات المرسلّة إلى مصر من الولايات المتحدة تتفوّق بشكل كبير على تلك المرسلّة من بلدان غربية أخرى، حيث بلغت التحويلات المرسلّة في العام ٢٠١٤ من إيطاليا ٥٥٤ مليون دولار فقط، ومن كندا ٢٦٤ مليون دولار، ومن فرنسا والمملكة المتحدة وألمانيا ما بين ١٠٠ و٢٠٠ مليون دولار لكل منها.

وقد أدى المصريون الذين تعلموا في الولايات المتحدة أو قضا وقتًا فيها دورًا هامًا في السياسة المصرية على مدى العقود الماضية. فمن أصل ٣٥ وزير ووزير دولة في الحكومة المصرية الحالية، درس ١٦ منهم أو عملوا في الولايات المتحدة أو في شركة أو منظمة دولية لها روابط وثيقة مع الولايات المتحدة.^٢ ذلك بالإضافة إلى الدور الهام الذي أدته الدورات التدريبية العسكرية في الولايات المتحدة في بناء علاقات عسكرية متينة بين الولايات المتحدة ومصر. ومع ذلك، يبقى عدد الطلاب المصريين الوافدين إلى الولايات المتحدة (للتعليم العالي على مستوى شهادة الماجستير أو الدكتوراه) متواضعًا نسبيًا بسبب التكاليف العالية وغيرها من الحواجز. في العام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤، عد معهد التعليم الدولي ٢٨٣٢ طالبًا مصريًا في الولايات المتحدة، ما لا يمثل سوى ٣ بالمئة من مجمل الطلاب الوافدين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، و٣,٠ بالمئة من المجمل العالمي. كما وتلقّى عدد مقارب من الطلاب الإماراتيين (٢٧٨٨) تعليمهم في الولايات المتحدة في ذلك العام عينه. أما بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى ذات عدد السكان الأصغر فأرسلت أعدادًا أكبر من الطلاب إلى الولايات المتحدة مقارنةً بمصر. على سبيل المثال، أرسلت المملكة العربية السعودية ٥٣٩١٩ طالبًا والكويت ٧٢٨٨ وإيران ١٠١٩٤. إلى ذلك،^٣ في ظرف ٣٠ عامًا تقريبًا، ازداد عدد

^١ مجموعة الآفاق في البنك الدولي، «مصفوفة التحويلات المالية الثنائية، ٢٠١٤» Bilateral Remittance Ma- trix 2014.

<http://econ.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTDEC/EXTDECPROSPECTS/0,,contentMD-K:22759429~pagePK:64165401~piPK:64165026~theSitePK:476883,00.html>

^٢ تحليل مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية للمواقع الإلكترونية للوزارات المصرية والسير الذاتية لمختلف الوزراء.

^٣ معهد التعليم الدولي، «إجماليات الطلاب الدوليين بحسب بلد الأصل ٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠١٤/٢٠١٣» Interna-tional Student Totals by Place of Origin، ١٤/٢٠١٣-١٣/٢٠١٢ في تقرير «الأبواب المفتوحة» حول التبادلات التربوية الدولية، ٢٠١٤، <http://www.iie.org/opendoors>.

الطلاب المصريين في الولايات المتحدة بنسبة ٤٢٢ طالبًا فقط. ففي العام الدراسي ١٩٨٤/١٩٨٥، أفاد معهد التعليم الدولي أن ٢٤١٠ طالبًا مصريًا كان ملتحقًا بجامعة في الولايات المتحدة.^٤

في نيسان/أبريل ٢٠١٥، أعلنت السفارة الأمريكية في مصر عن إطلاق مبادرة التعليم العالي بين الولايات المتحدة ومصر. ومن شأن هذا البرنامج الممتد على عدة سنوات والذي تبلغ ميزانيته ٢٥٠ مليون دولار أن يدعم أكثر من ألف فرصة للتبادلات التعليمية والدراسة في الخارج للطلاب والمهنيين المصريين؛ و١٠٠ منحة للنساء اللواتي يسعين لنيل شهادة الماجستير في إدارة الأعمال في الولايات المتحدة؛ و٦٠ منحة لشهادة البكالوريوس للنساء الشابات ذوات التحصيلات العالية والدخل المتدني واللواتي يسعين إلى دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات في الولايات المتحدة؛ وما لا يقل عن ٥٠ منحة من «فولبرايت» لنيل شهادة الماجستير في

التحويلات المرسلّة إلى مصر من الولايات المتحدة تتفوّق بشكل كبير على تلك المرسلّة من بلدان غربية أخرى.

الولايات المتحدة.^٥ تبني هذه المبادرات على ما يقارب ٢٤ برنامج تبادل ثقافيًا وتعليميًا ترعاها أصلًا وزارة الخارجية إما بشكل خاص لتعميق الروابط الأمريكية المصرية أو لدعم التبادل التعليمي والثقافي على نطاق أوسع.^٦ تأسست لجنة «فولبرايت» الثنائية بين الولايات المتحدة ومصر التي تسهل التبادلات في كلا الاتجاهين في العام ١٩٤٩ وهي تعد برنامج «فولبرايت» الأقدم والأوسع في العالم العربي. ووفقًا للجنة، فإن أكثر من ٥٠٠٠ باحث من كلا الجانبين قد شاركوا في التبادل.^٧ وعلى مرّ الأعوام العدة الماضية، تم تخصيص ما لا يقل عن ٣٥ مليون دولار من أموال الدعم الاقتصادي الموجهة لمصر في إطار المساعدات الخارجية التي تقدمها الولايات المتحدة لها لبرامج ومنح التعليم العالي كل عام.^٨ بعضها عبارة عن برامج قصيرة المدى لزيارة المصريين إلى الولايات المتحدة، في حين أنّ بعضها الآخر ينطوي على خبرات تعليمية إما قصيرة أو طويلة المدى للمصريين في الولايات المتحدة أو للمواطنين الأمريكيين في مصر.

^٤ معهد التعليم الدولي، «الطلاب الدوليون: كافة بلدان الأصل» - International Students: All Places of Origin. <http://www.iie.org/en/Research-and-Publications/Open-Doors/Data/International-Students/All-Places-of-Origin/1950-2000>

^٥ السفارة الأمريكية في القاهرة، «مبادرة التعليم العالي بين الولايات المتحدة ومصر» U.S.-Egypt Higher Education Initiative. <http://egypt.usembassy.gov/hiedinitiative.html>

^٦ السفارة الأمريكية في القاهرة، «فرص التبادل» Exchange Opportunities. <http://egypt.usembassy.gov/pa/allxchgs.html>

^٧ لجنة «فولبرايت» الثنائية في مصر، «نبذة حول اللجنة» - About the Commission. <http://www.fulbright-egypt.org/fulinegypt.asp>

^٨ جيريمي شارب، «مصر: خلفيتها والعلاقات الأمريكية» - Egypt: Background and U.S. Relations. <https://www.fas.org/srgp/crs/mideast/RL33003.pdf> ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٦.

أم» و«إكسون موبيل» و«سيتي غروب» و«مايكروسوفت»، وهو أمر غير مستغرب لبلد يضم ما يقارب ٩٠ مليون نسمة وأحد أكبر الاقتصادات في أفريقيا. وتستثمر الشركات الأمريكية أكثر من ٢٠ مليار دولار في مصر، مع أنّ الجزء الأكبر من ذلك هو نتيجة استثمارات في قطاع الطاقة من شركة واحدة هي «أباتشي».

حافظت التجارة الثنائية بين البلدين على مستوى يفوق ٥ مليارات دولار طوال عقد، وحظيت الولايات المتحدة بفائض لا بأس به في كل من هذه السنوات. ما زالت صادرات الولايات المتحدة من الحبوب قوية؛ حيث استوردت مصر أكثر من ٨,٥ مليون طن من الذرة ومنتجات الذرة الأمريكية في العام ٢٠١٤، ما جعلها سادس أكبر سوق الحبوب الأمريكية في العالم.^٦ وبشكل عام تشكل المنتجات الزراعية الأمريكية

ما يقارب ملياري دولار من الواردات المصرية السنوية، كما تستورد مصر الطاقة الأمريكية بقيمة تقارب مليار دولار في العام. بقيت الصادرات المصرية من ملابس ومنسوجات إلي الولايات المتحدة متينة، معززة باتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة أو «كويز» البالغ عمرها عقد من الزمن والتي تعفي المنتجات المصرية المصنعة بمكونات إسرائيلية من الضرائب. يدعم برنامج «كويز» أكثر من ٢٥٠ ألف وظيفة في مصر تمتد من الساحل الشمالي إلى وسط البلاد المضطرب

أحياناً والذي يفتقر للنمو بمعظمه.^٨

وبشكل عام، تشكّل الولايات المتحدة سابع أكبر سوق تصدير لمصر وثاني أكبر مصدر لواردها، لا تسبقها سوى الصين.^٩ وتبقى أوروبا شريكة اقتصادية أكثر نشاطاً لمصر من الولايات المتحدة بفضل قربها الجغرافي منها. إلا أنه لدور الولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي «وقع الهالة» على الاستثمارات الأمريكية في مصر. النتيجة سوى تأثير مضاعف لتجارة الولايات المتحدة واستثماراتها بما يعزز التجارة المصرية في العالم.

متاعب في الأفق

في حين أنّ هناك حجج قوية خلف الرغبة في وجود علاقات ثنائية وثيقة بين الولايات المتحدة ومصر، إلا أنّ المتطلبات الأساسية لهذه العلاقات ليست موجودة دائماً. عبّر بعض المسؤولين الأمريكيين من وراء الكواليس عن شكوكهم في قدرات أفراد الأمن المصري، سواء في مجال جهود مكافحة التمرد في شبه جزيرة سيناء والصحراء الغربية، أو في جهود مكافحة الإرهاب في وادي النيل. فهناك اختلافات جوهرية تفرق بين الحكومتين في الإستراتيجية والتكتيكات، وينفر المسؤولون الأمريكيون في وجه الجهود المصرية التي تؤدي إلى سقوط مدنيين أبرياء على ما يبدو ضحايا أعمال الحكومة. وفي

في حين أنّ هناك حجج قوية خلف الرغبة في وجود علاقات ثنائية وثيقة بين الولايات المتحدة ومصر، إلا أنّ المتطلبات الأساسية لهذه العلاقات ليست موجودة دائماً.

^٦ مجلس الحبوب الأمريكي، «لمحة عن السوق - مصر» Market Profile—Egypt. <http://www.grains.org/worldwide-of-fices/market-profiles/market-profile-egypt>.

^٨ غرفة التجارة الأمريكية في مصر، «المناطق الصناعية المؤهلة» (Qualifying Industrial Zones (QIZs). <http://www.amcham-egypt.org/QIZs11.asp>.

^٩ وكالة المخابرات المركزية، «مصر». كتاب حقائق العالم World Factbook، ٢٠١٦، <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html>.

الوقت عينه، لا يقوم المسؤولون المصريون بالكثير لإخفاء اعتقادهم بأن الولايات المتحدة تعتمد تحيزًا غريبًا وذا نتائج عكسية ضد الحكومة المصرية الحالية وإرادة الشعب المصري. وكما اشتكى أحد المسؤولين المصريين الرفيعين قائلًا: «لا يمكنني فهم سبب عدم دعم الولايات المتحدة لمصر قوية قادرة على البقاء. فإذا باتت مصر قوية ومستقرة وأمنة، يصب ذلك في مصلحة الولايات المتحدة، أليس كذلك؟»^{١٠}

من الناحية الاقتصادية، لا تتمتع مصر بالجاذبية الكافية التي تحتاج إليها لكي تستقطب استثمارات واسعة النطاق. وفي حين أن هناك بعض المؤشرات الاقتصادية المشجعة، وقد طبقت مصر إصلاحات كبيرة في مجال الدعم الحكومي، ما زال الكثير من المستثمرين يبدون قلقهم حيال مستقبل مصر. إذ ينقصها الإطار القانوني، وما زالت البيروقراطية فيها متفشية والإجراءات المكتبية غير كفؤة، وما زالت الإعانات الحكومية تستنزف

الموارد الحكومية، والجهود المبذولة لمعالجة المسائل الكامنة قد تنشئ رد فعل سياسيًا عكسيًا في الوقت الذي لا تزال فيه الشؤون السياسية المصرية الأوسع نطاقًا غير محسومة. فقد خسر الجنيه المصري أكثر من ١٥ بالمائة من قيمته مقابل الدولار بين تموز/يوليو ٢٠١٥ وتموز/يوليو ٢٠١٦،

ومع ذلك ما زالت الكثير من الشركات غير قادرة على الاستحواذ على الدولار أو تحويل الأرباح من مصر، كما وأن أسعار الدولار في السوق السوداء تعدّ ٢٥ في المائة أعلى من سعر الصرف الرسمي. تولى البرلمان الجديد منصبه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ بصلاحيات غير مؤكدة وقدرات غير مؤكدة فيما يستمر العنف السياسي باجتياح البلاد ولو بدرجة منخفضة. وفي

حين ما زال الرئيس المصري يحظى بدعم شعبي كبير، أثبتت الجبهة المعارضة له أنها صامدة ويبدو أنها تتنامى، بالأخص في أوساط المثقفين والشباب، وهما شريحتان يُشكل دعمهما أمرًا بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي. وقد تجلّى ردّ الرئيس المصري الحالي عبد الفتاح السيسي بالسعي للحصول على المزيد من السيطرة المباشرة بدلًا من التفاوض لتوسيع ائتلافه. وخلافًا للحكومات المصرية السابقة التي انخرطت في نوع من «سياسة المظاهر» من أجل حشد كواادر كبيرة من المؤيدين، يبدو أن

الرئيس السيسي لا يثق بالسياسة بالكامل، فخلافاً لسابقيه الرئيسين حسني مبارك ومحمد مرسي اللذين واجها تحديات أمنية كبيرة خاصة بهما، يقال إن الرئيس السيسي ما زال ينام في موقع غير معلن عنه حتى بعد سنتين من أدائه اليمين الدستورية كرئيس للبلاد.^{١١} وفي خطاب له نقل على

وفي حين أن هناك بعض المؤشرات الاقتصادية المشجعة، وقد طبقت مصر إصلاحات كبيرة في مجال الدعم الحكومي، ما زال الكثير من المستثمرين يبدون قلقهم حيال مستقبل مصر.

^{١٠} مقابلة مع مسؤول رفيع في الحكومة المصرية، القاهرة، مصر، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

^{١١} بصيرة، «استطلاع للرأي أجراه المركز المصري لبحوث الرأي العام» بصيرة «حول أداء الرئيس عبد الفتاح السيسي» - Poll Conducted by the Egyptian Center for Public Opinion Research (Baseera) on the Performance of President al-Sisi (بيان صحفي)، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، http://www.baseera.com.eg/pdf_poll_file_en/president%20approval%20rate-%20April2016-%20En.pdf.

^{١٢} إريك ترايغر، «بؤس مصر الدائم» Egypt's Durable Misery، مجلة Foreign Affairs، ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٥، <https://www.foreignaffairs.com/articles/egypt/2015-07-21/egypts-durable-misery>، ويريد ترايغر الإلكتروني إلى المؤلف، ٧ تموز/يوليو ٢٠١٦.

محطات التلفزيون الوطني في ٢٤ شباط/ فبراير ٢٠١٦، نبّه المصريين قائلًا: «أرجوكم ألا تصفوا إلى أحد سواي، أنا في غاية الجدية»^{١٣}. ولا يلمس من يسمع خطاباته الكثير من الثقة في كلامه.

كما وأن الجهود التي بُذلت مؤخرًا من قبل الحكومة من أجل قمع الخصوم السياسيين من المرجح أن تعقد الوضع الاقتصادي المصري. إذ تشير مجموعات حقوق الإنسان إلى أن أكثر من ٤٠ ألف مصري تم سجنهم في العامين الماضيين بتهمة سياسية، الأمر الذي ينهك السجون ومراكز الشرطة^{١٤}. ويشير بعض المراقبون إلى وجود ٦٠ ألف سجين سياسي في العام ٢٠١٦^{١٥}. وتزعم منظمات المجتمع المدني أن عدد حالات الاختفاء القسري - أي المصريون الذين يتم اعتقالهم من دون مذكرات ومن دون أي سجل عن اعتقالهم - ارتفع بشكل حاد في ربيع عام ٢٠١٥، وهي تشير إلى أن الناشطين الليبراليين العلمانيين كما المتعاطفين مع الحركات الإسلامية العنيفة هم من بين الأشخاص المختفين^{١٦}. وأعادت المحاكم التأكيد على أحكام إعدام جماعية بحق مئات المتهمين، بمن فيهم الرئيس المصري السابق محمد مرسي، والباحث الحالي في جامعة جورج تاون عماد شاهين، والمحرر في قناة الجزيرة إبراهيم هلال. وقد أقال رئيس الجهاز المركزي المصري للمحاسبات

من منصبه في آذار/مارس ٢٠١٦ بعدما أكد أن الفساد يكلف مصر عشرات مليارات الدولارات سنويًا. ومن بين الاتهامات التي وُجّهت إليه أنه «شهر الأجهزة الحكومية»^{١٧}. وذلك على الأرجح لأنه اتهمها بالفساد. ويمكننا رؤية هذه الإدانات كعلامة على الاستقطاب في السياسة المصرية، حيث الحكومة ومعارضها في خلاف متزايد. كما يمكننا أن نرى الأمر كانعكاس في السياسة المصرية، حيث ترى الحكومة المتعثرة أعداء لها من كل صوب. وفي كلا الحالتين، تضيي الظروف السياسية عنصر عدم تيقن إلى البيئة الاقتصادية المصرية، وستبقى على هذا المنوال في المستقبل المنظور.

التجاوب في السياسات، وحقوق الإنسان، والمشروعية

تفرض الظروف في مصر تحديات سياسية على الولايات المتحدة كما وعلى حلفائها. ففي حين لم تكن مصر قط ديمقراطية ليبرالية، إلا أنها تلجأ على نحو متزايد إلى سبل غير اعتيادية وخارجة عن الإجراءات القضائية من أجل ترهيب أصوات المعارضة الليبرالية وقمع المجتمع المدني كما سبق أن ورد وصفه أعلاه؛ وتحدث هذه الجهود أثرًا متزايدًا في المصريين ذوي الروابط الدولية الوثيقة. فبعض المسؤولين في

^{١٣} حمزة هندواي، «رئيس مصر يقول إن النقد يهدد الدولة» Egypt's President Says Criticism Threatens the State، وكالة الأنباء «أسوشيتد برس» Associated Press، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٦، <http://bigstory.ap.org/article/8109b4b-1c9a5481a83aff49bfa972172/egypts-president-says-criticism-threatens-state>.

^{١٤} منظمة هيومن رايتس ووتش، «مصر: سنة من الانتهاكات في عهد السيسي» Egypt: Year of Abuses under Sisi، ٨ حزيران/يونيو ٢٠١٥، <https://www.hrw.org/news/2015/06/08/egypt-year-abuses-under-al-sisi>.

^{١٥} جانين ديجوفاني، «لَمْ يَقُول المصريون إنَّ الأمور أسوأ مما كانت عليه في عهد الرئيس مبارك»، مجلة «نيوزويك» Newsweek، ٥ أيار/مايو ٢٠١٦، <http://www.newsweek.com/2016/05/13/egypt-cairo-mubarak-sisi-455753.html>.

^{١٦} إرين كانيغهام وهبا حبيب، «الجماعات المصرية: الحكومات تخطف الطلاب، الناشطين» Egyptian Groups: Government Has Been Kidnapping Students, Activists، صحيفة «واشنطن بوست» Washington Post، ١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٥، http://www.washingtonpost.com/world/middle_east/in-egypt-activists-document-a-surge-of-forced-disappearances/2015/06/12/75274570-0dff-11e5-a0fe-dccfea4653ee_story.html.

^{١٧} أميرة الفكي، «رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات هشام جنبنة أقال من منصبه: الرئاسة» CAO Head Hisham Geneina Dismissed from Position: Presidency، صحيفة «ديلي نيوز إيجيبت» Daily News Egypt، ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٦، <http://www.dailynewsegypt.com/2016/03/28/cao-head-hisham-geneina-dismissed-positionpresidency>.

حيث كان الرأي منقسمًا إلى قسمين. إذ كان الكثير من الليبراليين يعتقدون أنَّ مقتضيات الحرب الباردة دفعت بالولايات المتحدة إلى إقامة علاقات غير أخلاقية مع أنظمة قمعية فيما رأى الكثير من المحافظين أنَّه يمكن استخدام حقوق الإنسان كسلاح ضد الاتحاد السوفيتي وحلفائه. واتفق الجانبان على أنَّه من الأكثر ترجيحًا أن تتمكن الحكومات الديمقراطية من خدمة المصالح الأمريكية بشكل أوثق، وذلك بجزء منه لأنه كان يُنظر إلى المجتمعات الديمقراطية على أنَّها أكثر صلابة في وجه الأيديولوجيات المتطرفة (في الأصل الشيوعية، ومؤخرًا التطرف الإسلامي)، وبجزء آخر لأنَّه كان من المعتقد أنَّ الشعوب الديمقراطية ترغب في إقامة روابط وثيقة مع الولايات المتحدة.

ولكن، في الوقت عينه، احتفظ من عُرفوا بالواقعيين بنفوذ قوي في مجال صنع القرار السياسي الأمريكي، وبقي الكثيرون في وزارة الخارجية متحيزين إزاء الانخراط مع حكومات أخرى، بغض النظر عن سياساتها الداخلية.

ويُذكر أنَّ للمشروطة في علاقات تقديم المساعدات سجل مختلط. فحيث نجحت الأكثر بشكل عام، اعتمدت على قياس المؤشرات الاقتصادية المتميزة والموضوعية. ما يعني أنَّه عندما يُشترط على عقد الحفاظ على احتياطي معين من العملة الأجنبية أو نسبة معينة من النمو في الاحتياطي النقدي، يمكن للحكومتين المانحة والمتلقية أن تستخدم أدوات

الحكومة الأمريكية قلقون من أنَّ الحكومة المصرية تتخذ خيارات خاطئة، بما لا يقلل من فرص نجاحها الخاص فحسب، بل ربَّما يرفع أيضًا التكاليف على من عليه التعامل مع تداعيات العنف المتصاعد والانهيار الاقتصادي في مصر. ويتساءل الناشطون في مجال حقوق الإنسان عن الدور الذي يمكن للجهات الخارجية أن تؤديه لجعل مصر تسلك مسارًا مختلفًا. فالكثير من الحكومات مقيدة بقوانين ترمي إلى تنظيم علاقاتها مع الحكومات الاستبدادية، وإذا استمرت الاتجاهات السائدة في مصر، قد تجد هذه الحكومات أيديها مكبلة إما من القوانين أو المشرعين، بصرف النظر عما إذا كانت ترغب في مساعدة مصر.

في الولايات المتحدة، ركَّز الجزء الأكبر من النقاش العام حول السياسة الأمريكية تجاه مصر على المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان. حيث يقول بعض الأمريكيين إنه يجدر بيئة حقوق الإنسان التي تزداد سوءًا في مصر أن تكون عائقًا أمام العلاقات الثنائية.^{١٨} ويشير البعض الآخر إلى أنَّه يجدر بالولايات المتحدة أن تفرض شروطًا في إطار مساعداتها لمصر من أجل إقناع الحكومة المصرية بالتمسك بشكل أوثق بالمعايير الدولية.^{١٩} ومع ذلك، يجادل البعض الآخر قائلًا بكل بساطة إنَّ الولايات المتحدة تلطخ نفسها عندما تتقرب من الأنظمة الاستبدادية.^{٢٠}

وتعود جذور فكرة ربط العلاقات الثنائية بحقوق الإنسان إلى سبعينيات القرن الماضي،

^{١٨} روبرت كاغان، «لماذا لا يجدر بالولايات المتحدة دعم الجنرالات الذين يحكمون مصر» Why the United States Shouldn't Support Egypt's Ruling Generals، صحيفة «واشنطن بوست» Washington Post، ١ أيار/مايو ٢٠١٤، https://www.washingtonpost.com/opinions/robert-kagan-why-the-unitedstates-shouldnt-support-egypts-ruling-generals/2014/05/01/e7a7403e-d154-11e3-9e25-188ebe-1fa93b_story.html

^{١٩} ديفيد جونسون، «المشروطة والقيود والمنفعة - المساعدات الأمريكية إلى مصر ما زالت غامضة» Conditionality, Con-straint, and Leverage—U.S. Aid to Egypt Stays Murky، معهد التحرير لسياسة الشرق الأوسط، ٦ آذار/مارس ٢٠١٤، <http://timep.org/commentary/us-aid-to-egypt-staysmurky/>

^{٢٠} عادل إ. شامو، «لا يجب على الولايات المتحدة أن تراقب المملكة العربية السعودية إلى حافة الهاوية»، موقع «هافنغتون بوست» Huffington Post، ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، http://www.huffingtonpost.com/adil-e-shamoo/the-us-should-not-accompa_b_9010522.html

موضوعية لقياس مدى تحقيق تلك المؤشرات.

كما وللمؤشرات الاقتصادية المتميزة فائدة إضافية لمن يسعى لاستخدامها لفرض الشروط. فهي تميل إلى عدم الانخراط في مسائل متعلقة بصميم الحوكمة. وتقدير الجمهور للاقتصاد تغطي عليه الانطباعية وعدم الموضوعية. إذ إنَّ قلة من المواطنين تهتم مثلاً بما إذا كان احتياطي العملة الأجنبية يغطي شهراً أو ستة أشهر من الواردات. ولا يتناقشون بشكل عابر حول حجم الاحتياطي النقدي. ونتيجة لذلك، غالباً ما يمكن للتكنوقراط أن يطبقوا التغييرات المكلفة من دون الخضوع للكثير من التمحيص العام. إلى ذلك، وفي حين أن

الشرطة، وتعريفات الإجرام، ونشاطات القوى المعارضة. وبدلاً من التأثير بشكل طفيف في بقاء الحكام الحاليين، تذهب الحوكمة إلى صميم تحديد الشروط التي يوافقون بموجبها بأن يُرفعوا من السلطة. لذا، فالرهانات مصيرية هنا، وليست اقتصادية فحسب.

ومهما كانت صيغة الشروط، فقد يجد بعض القادة السياسيين أنه من المفيد المقاومة وتصوير مقاومتهم على أنها رد قومي على الهيمنة الأجنبية. وفي المجال الاقتصادي، يمكن للدعوة للقومية أن تنجح إن قاومت الحكومة قطع الدعم، غير أن أغلب المواطنين لا يركزون على المعايير

ويذكر أن للمشروطية في علاقات تقديم المساعدات سجل مختلط. فحيث نجحت الاكثر بشكل عام، اعتمدت على قياس المؤشرات الاقتصادية المتميزة والموضوعية.

لدى الحكومات الكثير من الأدوات لتلبية المعايير القياسية للبلدان المانحة، إلا أنها تحتفظ أيضاً بالكثير من الأدوات الرامية إلى إنقاص أو إبراز أثر تلك المؤشرات على الشعب، والمزيد منها الرامي إلى رسم الطريقة التي يتم النظر فيها إلى هذه الآثار.

غير أنه عندما يتعلق الأمر بمسائل الحوكمة، فإنَّ سجل نجاحات المشروطية أفقر مما هو للمسائل الاقتصادية. وذلك يعود بجزء منه إلى أن مقاييس الحوكمة أقل موضوعية بكثير من مقاييس المسائل الاقتصادية. فالديمقراطية هي عملية أكثر مما هي نتيجة وغالباً ما يتم التماس منافعها بشكل متفاوت، وبالأخص في المجتمعات التي تمر بمرحلة انتقالية. لكنَّ الأهم أن الحوكمة تذهب إلى صميم بقاء وديمومة القوى السياسية القائمة. تبحث المشروطية المفروضة على الحوكمة مسائل صلاحيات

الاقتصادية التي تسعى المؤسسات المالية الدولية أو الجهات المانحة ثنائية الأطراف إلى تحقيقها. والعكس صحيح في مجال الحوكمة الذي غالباً ما يقدم للحكومات القائمة فرصة غنية لتوليد رأس المال السياسي. ففي نهاية المطاف، يصعب على حكومة أجنبية أن تظهر أكثر قومية من الحكومة المحلية نفسها، وغالباً ما يشكل تأجيج الاستياء من الأجانب أداة يستخدمها السياسيون كثيراً من بين مجموعة أدواتهم. وفي بعض الحالات، يمكن لدرجة من العزلة الدولية أن تساهم في الواقع بشعبية الحكام المستبدين وتهميش الإصلاحيين على أنهم خونة. وهناك بعض الحالات، كما في حالة الجهود المبذولة لإنهاء الفصل العنصري في جنوب أفريقيا حيث يمكن للازدراء الدولي الواسع أن يؤثر في الحوكمة، غير أن هناك حالات أكثر بكثير تشبه أكثر تجربة كوبا حيث أدت عقود من العقوبات والعزلة

أحادية الجانب من قبل الولايات المتحدة إلى إنتاج أنظمة فقيرة نسبيًا إنَّما قمعية.

وفي هذا الصدد، من الجدير الأخذ بالاعتبار احتمال أن تساعد سياسة الولايات المتحدة تجاه مصر في رسم السياسة المحلية المصرية بطريقة إيجابية. غير أنَّ الماضي

غير مشجّع؛ فهناك تاريخ طويل يعود إلى القرن الثامن عشر، يتمثل بشعور المصريين بأنَّه يتم التلاعب بهم من قبل القوى الخارجية. وكان هذا الشعور قد أصبح أحد المبادئ التنظيمية الرئيسية في السياسة المصرية بحلول منتصف القرن العشرين. وما كان إلَّا أنَّ زاد شعور المصريين بالمحاصرة في سنوات الاضطراب الخمس الأخيرة. وطوال فترة ما بعد الثورة، استمد الساسة المصريون بشكل متواصل القوة

من إعلانهم عن تشكيكهم بنوايا الولايات المتحدة ومعارضتهم للتدخل السياسي الأمريكي. وفي السياسة المصرية الحالية، بات الاشتباه العلني، هذا إنَّ لم نقل جنون الارتباب بشأن مخططات خارجية على البلاد الحديث الشاغل للبرامج الحوارية والصحافة^{٢١} وحتى إعلانات الخدمات العامة^{٢٢}. وكما وأنَّ برامج التلفزيون المصري الحوارية التي يتمتع الكثير منها ولو ببعض الدعم من الحكومة لطالما كانت مناهضة للولايات المتحدة، وأصرت مرارًا وتكرارًا على أن هذه الأخيرة دخلت في مؤامرة لوضع جماعة «الإخوان المسلمين» في السلطة، وأنَّ انتفاضة الشعب المصري ضد

مخططات الولايات المتحدة قد أذلت الأخيرة وأنقذت مصر. وحتى الآن، قد كسب تكتيك الحراك ضد التدخل الأجنبي بشكل موثوق بدعم واسع من الشعب المصري، باستثناء جدير بالذكر تمثل بالأسبوعين الأخيرين من رئاسة الرئيس السابق حسني مبارك.

ويرى المسؤولون الحكوميون المصريون أن إرساء الديمقراطية في هذه المرحلة انتحارًا. وهم يحذرون في محادثاتهم الخاصة من أن الانفتاح السياسي ليس من شأنه سوى أن يعيد دعوة «الإخوان المسلمين» إلى السياسة، حيث سيفنون حساباتهم مع الذين دفعوا بهم خارجًا في العام ٢٠١٣. كما يقول هؤلاء الساسة إنَّ من شأن السياسة الأكثر انفتاحًا أن تخضع مصر لأنواع القوى التي مرَّقت ليبيا وسوريا، الأمر الذي

لن يتعارض مع مصالحهم فحسب، بل مع مصالح الولايات المتحدة أيضًا. ويبدو أنَّ الدرس الذي استقاه المصريون من ربيع ٢٠١١ هو أنَّ التوافق السياسي حماقة وأنَّ الطريقة الوحيدة للمضي قدماً هي بالصمود. فقد حاول الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي والرئيس المصري السابق حسني مبارك التفاوض مع المعارضة فتمت إزاحتهما عن منصبهما. وقد لا يكون آل خليفة في البحرين والأسد في سوريا قد تخطوا كافة مشاكلهم، غير أنَّهم على الأقل ما زالوا في السلطة.

وطوال فترة ما بعد الثورة، استمد الساسة المصريون بشكل متواصل القوة من إعلانهم عن تشكيكهم بنوايا الولايات المتحدة ومعارضتهم للتدخل السياسي الأمريكي.

^{٢١} راجع على سبيل المثال أحمد عاطف، «١٥٠٠ وثيقة تثبت تورُّط الإخوان في الإرهاب بدعم من أمريكا»، جريدة «الصباح»، ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٤، <http://elsaba7.com/NewsDtl.aspx?Id=129559>.

^{٢٢} «الإعلان الذي أُرهب الجواسيس» The announcement that terrified the spies (بالعربية)، موقع «يوتيوب» YouTube، جرى تحميله في ٧ حزيران/يونيو ٢٠١٢، https://www.youtube.com/watch?v=_1yj5llyZqo&feature=youtu.be.

ومن المرجح أن يؤدي بذل الولايات المتحدة الجهود للضغط على مصر بشأن مخاوف محددة، إلى المقاومة بدلاً من الامتثال. ففي الواقع، شكّل اللجوء الانعكاسي تقريباً إلى العداء وكرهية الأجانب والقومية في مواجهة أي شيء يمكن اعتباره انتقاداً خارجياً عنصراً من العناصر الثابتة القليلة في تاريخ مصر العاصف الحديث. وقد اتبع هذه المقاربة كل من مبارك، والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، ومرسي، والسياسي.

فلو شعرت الحكومة المصرية بأنها

الأمريكية على مدى العقود القليلة الأخيرة. وبالتأكيد أنّ الصين ترغب في إقامة علاقة مع مصر، لكنّها تشعر بالقلق من تعرّضها أكثر من اللازم للاستهداف في الشرق الأوسط ومن إغضب القوى العالمية ومن الارتباط في علاقة كثيرة المطالب وقليلة الفوائد. وبالتالي، ترغب الصين في تكميل جهود الغرب في مصر، وليس في استبدالها. وفي ما يخص حكومات أوروبا الغربية، فهي قلقة بالقدر عينه كالولايات المتحدة بشأن الكثير من القضايا نفسها، وكما يُشار في الصفحة التالية، بدت دول الخليج أكثر حذراً في السنة الأخيرة.

فلو شعرت الحكومة المصرية بأنها محاصرة، لكانت سعت بلا شك وراء جهات مانحة بديلة تفرض قيوداً أقل على السلوك المصري وتكون أقل قلقاً تجاه انتهاكات مصر. ولكن، في الواقع، لم تعرّض عليها بعد أيّ علاقات أخرى.

محاصرة، لكانت سعت بلا شك وراء جهات مانحة بديلة تفرض قيوداً أقل على السلوك المصري وتكون أقل قلقاً تجاه انتهاكات مصر. ولكن، في الواقع، لم تعرّض عليها بعد أيّ علاقات أخرى. فروسيا رازحة تحت ضغط اقتصادي بسبب انخفاض أسعار النفط والعقوبات المفروضة عليها نتيجة أعمالها في أوكرانيا. كما ووعدت روسيا بتقديم قروض لتغطية بناء شركة روسية لأول مفاعل نووي مصري، ووافقت على بيع مصر أسلحة بمليارات الدولارات، غير أنّ التنفيذ لا يزال يشكل تحدياً. وتحدّث الصين عن أهمية مصر الاستراتيجية، ولكن، حتى بعد الإعلان عن منحها قرضاً تبلغ قيمته ٧٠٠ مليون دولار للبنك الأهلي المصري الذي تملكه الدولة، وعن اتفاق تمويل بقيمة مليار دولار مع البنك المركزي المصري، فإنّ الجهد الصيني قُرّمته المساعدات الوافدة من الخليج في خلال السنتين الأخيرتين والمساعدات

وتشير الأحداث الأخيرة إلى أنّه من غير المرجح للحكومة المصرية الاعتدال في أفعالها تحت الضغط الناجم، بل ستضاعف قناعتها. وما كان للانتفاضات العربية في العام ٢٠١١ إلّا أن زادت مشاعر التهديد الوجودي الحاد في أوساط حكومات الشرق الأوسط، فيما من المرجح أن تتراجع قابلية تحمل مخاطرات قريبة المدى للحصول على مكافآت طويلة المدى في وقت تشعر فيه مصر بالعزلة والضعف. من المرجح أكثر لمصر الرضاخة للانتقاد أن تنطوي على نفسها وتحجم عن العلاقات الثنائية بدلاً من الشعور بالارتباط بالولايات المتحدة.

ومن السيناريوهات المقلقة للولايات المتحدة إتباع مصر المسار الذي سلكته باكستان في تسعينيات القرن الفائت بعد أن قلّصت تجربة البلاد النووية العلاقات الثنائية بشكل ملحوظ. وبدلاً من تحجيم نفوذ القادة العسكريين الذين دفعوا

بسياسة البلاد النووية قُدِّمًا، أدت مقاطعة الولايات المتحدة لباكستان إلى إضعاف المعارضة المدنية للقوات العسكرية. وفي تلك الأثناء، نضج جيل من الضباط العسكريين الباكستانيين الذين لم يسبق لهم أن عملوا قط بشكل وثيق مع نظرائهم الأمريكيين والذين لم يعتبروا القيام بذلك أولوية. واليوم، لا تزال باكستان شريكًا صعبًا للولايات المتحدة تسودها المناهضة لأمريكا، وتتمتع القيادة المدنية السياسية فيها بقدرة ضئيلة على كبح جماح المسؤولين العسكريين الذين كانوا هدف أعمال الولايات المتحدة في بادئ الأمر. وعلى الرغم من كثرة الاختلافات بين الحالتين، فإن الجيش المصري الذي يخضع لنسبة أقل من القيود والذي يكن رغبة عميقة حيال الولايات المتحدة لا يخدم مصالح الأخيرة.

التباعد شيئًا فشيئًا

في حين أنّ الأمر ليس مؤكدًا، يبدو من المرجح أن تتضاءل العلاقات الأمريكية المصرية في السنوات القليلة المقبلة حتى وإن لم تفرض الولايات المتحدة شروطًا أو تتخذ إجراءات أخرى تسعى للضغط على مصر بشكل مباشر. ويمكن أن يحصل ذلك بطريقتين، إما تدريجيًا أو بشكل أكثر فجائيًا.

في السيناريو الأول، من شأن مصر والولايات المتحدة أن تبتعدا عن بعضهما تدريجيًا. وهذا ما سمّاه ستيفن كوك بـ"الوداع

الطويل" في العلاقات الأمريكية المصرية.^{٢٣} وفي الواقع، يرى البعض أن هذا السيناريو بدأ ينطبق بالفعل، فيما يؤدي تصاعد التوتر بين الجانبين إلى خفض الأعمال التي يقومون بها معًا، ويؤدي فشل كل من الجانبين بوضع الآخر ضمن اهتماماته الأساسية إلى ذبول تدريجي في العلاقة.

وستكون التداعيات العسكرية الناتجة عن الانهيار التدريجي لهذه العلاقة الثنائية خطيرة على مصر والولايات المتحدة. فمن شأن القدرة الأمريكية على مبادلة الموارد العسكرية بين البحر الأبيض المتوسط والخليج أن تتعرض للخطر. حيث يمكن للولايات المتحدة أن تنقل مواردها عوضًا عن ذلك عبر المحيط الهادئ، لكن القيام بذلك سيستغرق وقتًا أطول وقد لا يكون مناسبًا في فترة تزداد فيها التوترات الأمريكية الصينية.

يبدو من المرجح أن تتضاءل العلاقات الأمريكية المصرية في السنوات القليلة المقبلة حتى وإن لم تفرض الولايات المتحدة شروطًا أو تتخذ إجراءات أخرى تسعى للضغط على مصر بشكل مباشر.

كما ستخسر الولايات المتحدة شريكًا مهمًا لها في مكافحة الإرهاب. وعلى وجه الخصوص، ستخسر نافذة إلى الكثير من الحركات المتطرفة التي لأفرادها جذور في مصر. وعلى ما يبدو، فقد اخترقت مصر الكثير من هذه الجماعات وهي تتشارك بعض المعلومات مع الحكومة الأمريكية، على الأقل عن الجماعات وأفرادها. ومن دون مساعدة الاستخبارات وقوى إنفاذ القانون الأمريكية، وفي ظل اقتصاد متردي لا ينتفع من روابط وثيقة مع الولايات المتحدة، قد ينضم المزيد من المصريين إلى هذه الجماعات. وقد يشكل

^{٢٣} ستيفن أ. كوك، "المسؤولون والمنظمات غير الحكومية ونحن" The Officers, NGOs and Us، "من نهر بوتوماك إلى الفرات" From the Potomac to the Euphrates (مدونة CFR)، ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، <http://blogs.cfr.org/cook/2012/01/03/the-officers-ngos-and-us>.

المساعدات الخليجية

بات الدعم الاقتصادي الآتي من الخليج يلعب مع الوقت دورًا محوريًا في الاقتصاد المصري في خلال السنتين الأخيرتين. ورغم أن التقديرات على النطاق العام تختلف، إلا أن أغلبها تتفق على أن الدعم الاقتصادي الخليجي لمصر تخطى ٢٩ مليار دولار أمريكي بين ٢٠١٣ و ٢٠١٥، وربما قد تخطى أيضًا ٥٠ مليار دولار. والأسباب الكامنة وراء دعم الخليج لمصر معقدة. فقد نشأت الأسباب بشكل أساسي من قناعة بأهمية مصر بالنسبة إلى مستقبل الشرق الأوسط. ويراود الكثير من دول مجلس التعاون الخليجي القلق من إمكانية أن تشعل حركات المعارضة الملهمه دينيًا في مصر حركات مماثلة في بلدانهم، وبذلك ترى مصر مصر كمؤشر لمستقبلها. وهكذا عندما واجه حكم «الإخوان المسلمين» في مصر معارضة وعندما تحرك الجيش لإزاحة الرئيس مرسي، شهدت الحكومات الخليجية فرصة هامة لتمارس النفوذ بشأن مستقبل المنطقة.

وانخرطت دولة الإمارات العربية المتحدة التي تشكل شريكًا وثيقًا للولايات المتحدة في مجموعة من الأنشطة الإقليمية، بشكل وثيق مع مصر، مخصصة وقت وطاقة وزرائها رفيعي المستوى ومعيّنة خبراء استشاريين ومشجعة الشركات الإماراتية على استثمار المليارات في الاقتصاد المصري. كما عملت الإمارات العربية المتحدة على تعزيز سلطة الجامعة الإسلامية الأقدم في العالم، ألا وهي جامعة الأزهر في القاهرة التي تعتبرها حصنًا منيعًا ضدّ التفسيرات المتطرفة للإسلام. وقد أشار مؤتمر انعقد في ربيع ٢٠١٥ حول الاستثمار عقد في شرم الشيخ إلى التزام الخليج تجاه مصر. وجمع المؤتمر ما يزيد عن ألف مستثمر محتمل ومسؤول حكومي في قاعة مكيفة للمؤتمرات في الصحراء لمشاهدة عروض وإعلانات خطط جريئة. وتخلل المؤتمر عرض لمرحلة أولية بقيمة ٤٥ مليار دولار لإنشاء عاصمة إدارية جديدة واستبدال القاهرة التي يزيد عمرها عن ألف عام، وهو أمر كان سيعتبر مثيرًا بالسخرية لو لم تشهد عواصم البلدان الخليجية تحولًا عميقًا في خلال السنوات العشرين الأخيرة. وبعد أن تراجعت الحماسة الأولية، بات واضحًا أن الشركة التي تقف وراء المشروع الرأسمالي الجديد ترى الفكرة المطروحة على نطاق واسع والمتداولة بكثرة على أنها «مفهوم» بدلا من خطة - يقول عنه رئيس التصميم والتخطيط الحضري في الشركة إنه «مفهوم سريع طوّره في خلال شهرين»^١.

وأما في الآونة الأخيرة، يبدو أن دول الخليج باتت أكثر حذرًا بشأن تقديمها المساعدة لمصر. ويرجع هذا الحذر إلى أن تراجع أسعار النفط يقلص مجموع الأموال المتوفرة، كما وإلى تجديد تركيزها على الأولويات الداخلية مع تطلع البلدان

^١ أميرة صلاح-أحمد، «أسئلة وأجوبة مع دان رينغيلشتين من مكتب سكيدموري أوينغس وميريل، المصممون الحضريون خلف مشروع العاصمة مصر» Q&A with Dan Ringelstein of SOM, the Urban Designers behind the Capital Cairo Project موقع «مدى مصر»، ١٨ آذار/مارس ٢٠١٥، <http://www.madamasr.com/sections/economy/qa-dan-ringelstein-som-urban-designers-behind-capital-cairo-project>.

بصراحة أكبر إلى مستقبل غير قائم على النفط. ومع ذلك، يبدو أن الشعور بالإحباط إزاء مصر يتزايد أيضًا. فالشائعات التي تم تداولها عن ازدياد الرئيس السيسي للجهات المانحة الخليجية تنتشر ويغذي جزءًا منها تسجيل مزعوم

للسيسي ومساعديه يتدمرون فيه من أن «لدى كل أمير المئات والمليارات». وانتشر التسجيل في أوائل العام ٢٠١٥، لكنه كان قد سُجِّل علي ما يبدو قبل عام ويشير إلى أنهم كانوا يخططون لطلب أن يتم إيداع ٣٠ مليار دولار سرًا في حسابات

عسكرية، على أن يذهب مبلغ إضافي صغير للبنك المركزي.^٢ وفي أواخر العام ٢٠١٥، قلص وزير الدولة الإماراتي سلطان الجابر بشكل حاد حجم مكتبه في القاهرة الذي كان يقدم المشورة الاقتصادية للحكومة المصرية، واعتبر أفراد من مجتمع الأعمال المصري أن ذلك جاء نتيجة تجاهل مصر للنصيحة المقدمة لها.^٣ ورغم ذلك، أبدت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة مؤخرًا الاستعداد لمواصلة دعم مصر، ولو بحذر. وأدت زيارات رفيعة المستوى مؤخرًا أجراها الملك السعودي سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد آل نهيان إلى تعهدهما بإجراء ودائع مصرفية واستثمارات مستقبلية، لكنهما لم يُعطيا أي مؤشر عام بشأن تقديم مساعدات حكومية مباشرة ولا أي إشارة واضحة إلى أن التعهدات تمثل أموالًا جديدة غير تلك الموعود بها بالفعل.^٤

يبدو أن دول الخليج باتت أكثر حذرًا بشأن تقديمها المساعدة لمصر.

^٢ بورزو داراغا، «تسجيل الادعاءات لإظهار ازدياد قادة مصر للمانحين الخليجيين» Recording Claims to Show Egypt Leaders' Disdain for Gulf Donors، صحيفة «فاينانشال تايمز»، ٨ شباط/فبراير ٢٠١٥، <https://next.ft.com/content/fbe57902-af8a-11e4-b42e-00144feab7de>.

^٣ مقابلات مع رجال أعمال ومصرفيين مصريين، القاهرة، مصر، ٩ و ١٠ و ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

^٤ راجع على سبيل المثال لين نويهد وعمر فهمي، «زيارة الملك السعودي يخيم عليها صف الجزر المصرية» Saudi King's Visit Overshadowed by Egyptian Islands Row، رويترز، ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٦.

<http://www.reuters.com/article/usegypt-saudi-ties-idUSKCN0XA16Q>؛ وكارولين ألكسندر، «تعهدات الإمارات العربية المتحدة بأربع مليارات دولار لمصر لزيادة الاحتياطيات والاستثمار» U.A.E. Pledges \$4 Billion to Egypt to Boost Reserves, Investment، بلومبرغ، ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٦، <http://www.bloomberg.com/news/articles/2016-04-22/u-a-e-pledges-4-billion-to-egypt-to-boost-reserves-investment>.

ذلك تحديًا للأمريكيين والمصريين على حد سواء. فمن المحتمل أن يتغلغل الإرهابيون بشكل أعمق في سيناء والصحراء الغربية، مشكلين تهديدًا أكبر لحلفاء الولايات المتحدة في المنطقة، ومستحوزين على أراض يمكن أن تستخدمها هذه الجماعات لتوسيع انتشارها العالمي.

وبالنسبة إلى الجيش المصري، فسيكون للابتعاد عن الولايات المتحدة تداعيات واسعة النطاق. وأولى هذه التداعيات خسارة دفع التمويل الذي أطاح لمصر حتى الآن الحصول على عتاد حديث والحفاظ عليه. وفي ظل أي برود محتمل للعلاقات الأمريكية المصرية، لن تخسر مصر قدراتها المستقبلية فحسب، بل ستراجع حتمًا قدرتها على الحفاظ على مخزونها الحالي

الأوسط، وبشكل أوسع في السياسات شرق الأوسطية. فمن شأن الابتعاد بين الولايات المتحدة ومصر أن يدق الأسافين بين الولايات المتحدة والخليج من جهة وبين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، من دون أن يسفر عن مخرجات أفضل. وسينتشر على الأرجح أيضًا المزاج العام الذي تنم عنه مصر المصابة بالارتباك والخوف من الأجانب والعنف، تمامًا كما كانت مصر قد حددت النبرة في فترة الانتفاضات العربية وبعدها. وسيتراجع الاهتمام الأمريكي الأوسع في الاستقرار في المنطقة، وستحتاج الولايات المتحدة إلى السعي خلف مجموعة أوسع من العلاقات في الشرق الأوسط للتعويض عن ضعف روابطها مع مصر.

فمن شأن الابتعاد بين الولايات المتحدة ومصر أن يدق الأسافين بين الولايات المتحدة والخليج من جهة وبين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى، من دون أن يسفر عن مخرجات أفضل.

من الأسلحة. إلى ذلك، فإن شراء مصر مجموعة جديدة العتاد سيؤدي على الأرجح إلى استحوادها على مجموعتين أو أكثر من القدرات التي تفتقر إلى التناغم، وسيضعها اعتماد اتجاه جديد للتدريبات أمام مذهبين أو أكثر متضاربين. وينشأ جزء من قوة الجيش المصري من تماسك عتاده واستعداد عديده للعمل بذلك العتاد والانخراط في عمليات مشتركة. ويرجع لتكاليف الابتعاد عن العتاد الأمريكي أن تكون ملحوظة ومتكررة، وأن تزداد في كل مرة تسعى فيها مصر منتبهة الفرصة للحصول على نظام مختلف من بائع مختلف.

وأما أكثر تأثيرات ابتعاد مصر عن الولايات المتحدة خطورة، فستظهر في مجموعة واسعة من العلاقات في الشرق

وأما الطريقة الأخرى التي يمكن فيها للعلاقات الأمريكية المصرية أن تتداعى، فتتعلق بسياق تحوّل عميق وأكثر فجائية في مصر من شأنه أن يجرد الحكومة من القدرة على مساعدة الولايات المتحدة حتى وإن أرادت ذلك.

فمن الممكن التصور أن يجتهد السيسي لإبعاد جهات رئيسية في مصر - ربّما من داخل الجيش نفسه أو من الأجهزة الأمنية - وأن يُخلع من السلطة. وفي حال حصول ذلك، يبدو من غير المرجح لظروف مصر الداخلية أن تتحسن على المدى القريب. بل في الواقع، من المرجح أن تحاول بعض الجماعات الاستفادة من حالة عدم اليقين لتحقيق مكاسب خاصة بها. وبغض النظر عن ذلك، فمن سيتسلم الحكم كائنًا من كان

يتحدّث البعض بشكل متشائم عن استسلام مصر لحرب أهلية على غرار سوريا أو ليبيا، حيث تتلاشى الدولة المركزية في وجه التمرّد العنيف. وفي حين يبدو هذا السيناريو مستبعدًا، إلاّ أنّه ليس من الصعب تصوّر أن تصبح مصر دولةً أقلّ قدرةً مع تنامي التحديات وتدهور اقتصادها.

تنامي التحديات وتدهور اقتصادها. في نهاية المطاف، قد ضعفت مصادر مصر الرئيسية للعملة الأجنبية في السنوات الأخيرة مع ازدياد الاحتياجات. وكانت عائدات السياحة قد تضررت حتى قبل إسقاط طائرة «ميترو جيت» الروسية في سيناء في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الذي دفع بروسيا إلى إلغاء كل رحلاتها إلى مصر، وبالمملكة المتحدة إلى إلغاء كل رحلاتها إلى منطقة شرم الشيخ.

وبحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، كان عدد السائحين الوافدين قد انخفض بنحو ٥٠ في المئة عن مستواه المتدهور أصلاً في العام الفائت.^{٢٥} وكان أن أدى سقوط طائرة رحلة مصر للطيران ٨٠٤ الآتية من باريس في ظل ظروف غامضة إلى توجيه ضربة أخرى إلى القطاع المتعثر، حيث تراجعت السياحة الغربية الوافدة إلى البلاد إلى حد كبير.^{٢٦}

إلى ذلك، تراجعت عائدات قناة السويس وسط تباطؤ في التجارة العالمية على الرغم من استثمار مصر لثمانية مليارات دولار لتوسيعها (الأمر الذي قيّد الدولار الأمريكي

سيكون شريكًا صعبًا للولايات المتحدة في بادئ الأمر، وخصوصًا إن حفزت الأحداث فرض الولايات المتحدة قانونًا يمنع تقديم المساعدة لحكومة نشأت عن انقلاب عسكري.

ومن الممكن أيضًا أن تصبح مصر بكل بساطة غير قابلة للحكم. وتظهر العلامات المبكرة لهذا السيناريو واضحة في السيناء، حيث نتج عن صعوبة حماية مصر لقوات حفظ السلام الدولية قرار إعادة نشر تلك القوات من أكبر قواعدها بالقرب من غزة.^{٢٤} وفي حين لا يبدو من المرجح أن يطيح تنظيم «الدولة الإسلامية» بحكومة مصر، فإنّ عدم قدرة الحكومة على التحرك بفعالية ضد طيف من التهديدات سيقلل من قيمة هذه الروابط الوثيقة بالنسبة إلى الولايات المتحدة.

يتحدّث البعض بشكل متشائم عن استسلام مصر لحرب أهلية على غرار سوريا أو ليبيا، حيث تتلاشى الدولة المركزية في وجه التمرّد العنيف. وفي حين يبدو هذا السيناريو مستبعدًا، إلاّ أنّه ليس من الصعب تصوّر أن تصبح مصر دولةً أقلّ قدرةً مع

^{٢٤} مايبا بولاتيكي، «قوات سيناء ترجع إلى أوطانها» Sinai Troops Coming Home، صحيفة «فيجي سان» Fiji Sun، ٢٨ أيار/مايو ٢٠١٦، <http://fijisun.com.fj/2016/05/28/sinai-troops-coming-home>.

^{٢٥} راجع موقع leconomics.com، «مصر - السياح الوافدون» Egypt—Tourist Arrivals، <http://ieconomics.com/>، النشرة الإحصائية، مارس/آذار ٢٠١٦، <http://egypt-tourist-arrivals>، والبنك المركزي المصري،

http://cbe.org.eg/CBE_Bulletin/2016/Bulletin_2016_3_Mar/76_54_Number_of_Tourists_and_Nights_Spent.pdf.

^{٢٦} مقابلة مع مصرفي استثمار مصري في القاهرة، مصر، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

الحفاظ على العلاقات

لدى كل من الولايات المتحدة ومصر مصلحة شديدة في تجنب سيناريو أزمة. كما أن لكلاهما مصلحة في تجنب التدهور التدريجي في العلاقات الذي من شأنه أن يكبد كلاهما تكاليف كبيرة.

خطوة أولية، يفترض بكل بلد أن يفكر بعمق في كيفية تأثير تناقص العلاقات بالنسبة إلى مصالحه. ومن الناحية العسكرية، يتعين على الولايات المتحدة أن تخطط لسلوك مسارات أكثر التفافاً لنشر قواتها في أنحاء العالم. وسوف تحتاج لذلك إلى تعميق تعاونها الاستخباراتي مع حلفاء آخرين وإيجاد سبل لطمأنة إسرائيل في حال أصبحت العلاقات المصرية الإسرائيلية أكثر برودة من وضعها الحالي الودّي. ومن المرجح أن يثير عدم استقرار مصر اضطراب مجموعة واسعة من حلفاء الولايات المتحدة على المستوى الحكومي والعالم - وذلك بجزء منه بسبب الخوف من تداعيات قيام مصر أقل استقراراً وبجزء آخر بسبب خوف الدول الحليفة للولايات المتحدة من أن يكون دعم هذه الأخيرة لها سريع الزوال. لذا يتطلب هذا الوضع مزيداً من اهتمام كبار المسؤولين الأمريكيين، وقدرة أمريكية على الاستجابة لطيف أوسع من الحالات الطارئة.

ويتوجب على مصر أن تفكر أيضاً في التغييرات التي قد يجلبها التباعد بينها وبين الولايات المتحدة. فقد لا تجد مصر صعوبة في الحصول على المزيد من الأسلحة وحسب، بل قد تجد صعوبة أيضاً في الحفاظ على الأسلحة التي تمتلكها. فالأمر لا يقتصر على كون قطع الغيار تأتي من موردين أمريكيين فحسب، بل أيضاً على انخراط الشركات الأمريكية الكثيرة في مجال تقديم التدريبات والصيانة والتحديث اللازم للعتاد الموجود. وستزداد من شبه المؤكد صعوبة إيجاد استثمارات

الشحيح في البلاد) والتنبؤ بنمو سنوي يبلغ ١٠ في المئة. ومع بلوغ أسعار النفط أدنى مستوياتها منذ أكثر من عقد، تشير التقارير إلى أن التحويلات النقدية تدنت أيضاً.

في الوقت عينه، تنتاب الكثيرين في مجتمع الأعمال والاستثمارات المصري كما والمجتمع المدني مخاوف بشأن وجهة البلاد. فالبعض قلق بشأن دور الجيش الذي بات ناشطاً من جديد في المشاريع الكبيرة، والذي يبدو أنه يعكس اعتقاد الجيش بأن له وحده القدرة على القيام بالأمور الكبيرة اللازمة في فترة قصيرة من الزمن، في حين يقلق بعض آخر بشأن ميل الجيش إلى عدم الثقة بالمدنيين باعتبارهم انتهازيين وغير مهتمين سوى بمصالحهم الشخصية وغير وطنيين. وبعد أعوام عدة رأت في خلالها أجزاء مختلفة من القطاع الخاص حاجة ماسة لأخذ زمام المبادرة، أصبح المزاج العام في مصر أكثر هموداً فيما يسعى الكثير من أهل النخبة من المدنيين إلى الابتعاد عن مسار ما يبدو واضحاً أنه قوة عسكرية هائلة.

مع تراجع الاحتياطات الأجنبية وزيادة تكاليف الدعم الحكومي والرواتب الحكومية للمساعدة في ضمان السلام الاجتماعي، ليس من الصعب التصور أن تجد الحكومة المصرية نفسها محاصرة في زاوية. إذ يمكن للوضع الأمني الحالي أن يتدهور بشكل كبير (وأن يؤثر وبالتالي في كل مصادر العملة الأجنبية تقريباً، مخفضاً الاستثمار أكثر بعد)، وستكون عندئذ قدرة مصر على تأدية دور قوي بالنسبة إلى الولايات المتحدة مقيدة بشدة، حتى لو أرادت تأدية ذلك الدور.

اقتصادية وستتوخى المصارف حذرا أكبر إزاء العمل مع مصر. ومن الصعب التصور أن تجذب مصر الاستثمارات في حال قيام عداء بين مصر والولايات المتحدة. ويرجح أن يعتبر الكثيرون من أهل النخبة المصريين أن الوقت قد حان للسعي وراء الإقامة في الخارج، كما فعلوا في خلال فترات القمع السابقة في مصر.

لحفاظ على العلاقات الثنائية، يتوجب على كل طرف أيضا التفكير بعمق في ما يريده من الطرف الآخر. ولا شك في أن التركيز على المساعدات أثبت انه مضر مع مرور الوقت، حيث شعر كل طرف بأن الطرف الآخر يعتبر دعمه المستمر تحصيلًا حاصلًا، ولم يبذل أي من الطرفين الطاقة المطلوبة لتوسيع هذه العلاقة وتعميقها. وأبدت كل من الحكومتين ترددا في التحدث إلى شعبيها حول الفوائد التي تستمدّها من هذه العلاقة: فالتزمت الولايات المتحدة الصمت بشكل عام حول العلاقة، بينما في مصر، غالبا ما أطلق الصحفيون المقربون من الحكومة والأجهزة الأمنية عبارات خيالية ضد الولايات المتحدة بتشجيع خفي من الحكومة. يواجه كل من الطرفين قيودا سياسية حقيقية

في علاقاته مع الآخر، وهذه القيود تتفاقم عندما يشعر الجمهور في كل بلد بانه يحصل على القليل في المقابل. فبالنسبة إلى الكثيرين في الولايات المتحدة، تبدو الحكومة المصرية غير متنبهة إلى أن أفعالها توتر علاقاتها مع الحكومة الأمريكية، وغير مدركة أن هناك تناقضا في أعداد الأمريكيين المؤيدين لقيام علاقات ثنائية وثيقة مع مصر.

وكذلك لم يتكيف المصريون أيضًا تمامًا

مع التغييرات في وجهة النظر الأمريكية حول الشرق الأوسط. فقد بذلت الحكومة الأمريكية جهودًا جبارة في السنوات الأخيرة لوقف البرنامج النووي الإيراني وحرمان تنظيم «الدولة الإسلامية» من ملاذ آمن في سوريا والعراق. ولم تعد مصر مركزية في تلك الجهود. فنظرًا للأولويات الأمريكية ونظرًا لانشغال مصر بمواجهة تحدياتها الداخلية، انتقلت مصر من كونها حجر الزاوية في التفكير الأمريكي بشأن الشرق الأوسط إلى مجرد فكرة ثانوية.

يعتبر بعض المسؤولين الحكوميين في الشرق الأوسط وبخاصة في منطقة الخليج أن مصر «أكبر من أن تفشل». ومن هذا المنطلق، حتى وإن كانت الحكومة ترتكب أخطاءً جوهريّة، فستكون تداعيات الانهيار المصري لا تحتمل. وبالتالي، فتدفع المساعدات ضروري أقله حتى تستمر مصر في التقدّم ولو بتعثر. ولكن، هناك أيضا احتمال التعرّض لخطر أخلاقي مع مصر، حيث يُشجع القادة المصريون على أن يصبخوا أكثر تهورا لأنهم محصنون من عواقب أفعالهم. لذا

فرسم مسار يدعم مصر من دون أن يكون مدعاة لمثل هذا التهور سبب يجمع الولايات المتحدة بالكثير من شركائها وحلفائها في جميع أنحاء العالم. وبغية فهم ما ينطوي عليه هذا المسار، على الحكومات إعادة النظر في سبب التماسهم لعلاقات قوية مع مصر، والتفكير من جديد في كيفية بناء هذه العلاقات.

لا ينبغي أن تكون السيادة المصرية موضع تساؤل ونقاش. ولا تفترض الإدارة الأمريكية

لدى كل من الولايات المتحدة ومصر مصلحة شديدة في تجنب سيناريو أزمة. كما أن لكلاهما مصلحة في تجنب التدهور التدريجي في العلاقات الذي من شأنه أن يكبد كلاهما تكاليف كبيرة.

الحالية اتخاذ خيارات بالنيابة عن حكومة مصر، كما ويبدو من غير المحتمل بتأنًا أن تسعى إدارة أمريكية مستقبلية للقيام بذلك أيضًا. وفي الوقت عينه، ينبغي على الولايات المتحدة ألا تحمي مصر من تبعات خياراتها. فقد أثار السلوك المصري قلقًا مبررًا في أوساط الكونغرس الأمريكي، وذلك لأن الحكومة غالبًا ما تعمل بعتاد أمريكي ومواقفها تجاه حقوق الإنسان وحرية التعبير وتكوين جمعيات بشكل خاص تتناقض بشكل حاد مع القيم الأمريكية. فعلى البيت الأبيض أن يستمر في أن يكون واضحًا في أنه يعير انتباهًا إلى مصر في

السراء والضراء وينبغي أن يبقى مستعدًا لدعم مصر في روح من الشراكة الوثيقة عندما يجد كلا الطرفين الوقت مناسبًا.

وهذا ما يبدو واضحًا لنا حتى الآن: مصر قوية ومزدهرة ستكون أيضًا مصر آمنة. وفي مثل هذه

الحالة، بإمكان مصر أن تساهم كثيرًا في أمن الولايات المتحدة وتخدم مصالحها بدرجة عالية. ومن الصعب أن نتصور أنه يمكن لمصر أن تزدهر إذا كانت شريحة من أكثر شبابها الواعد تشعر بأن لا مستقبل لها في البلاد، كما يصعب تصور أن يشعر المستثمرون المتقلبون بالثقة الضرورية في مصر ما لم يسُد جوٌّ أكبر من الثقة في توجه البلاد نحو مسار إيجابي أكثر.

تُقسَّم تحديات مصر إلى ثلاثة عوامل أساسية هي الاقتصاد والأمن والسياسة. ويمكن النظر إليها على شكل مثلث، ما يعني أن ضعف أي ضلع من ضلوع المثلث الثلاثة يزعزع استقرار الاثنين الآخرين. ولا بد من تقديم الضلوع الثلاثة معًا وليس بشكل متسلسل. وثمة تحدٍّ آخر أمام الحكومة هو الخروج بمجتمع أكثر مرونة لديه ثقة أوسع في جهودها.

لتحقيق ذلك، يتوجب على مصر أن تستثمر في الاستقرار الاستراتيجي، أي في النمو الشامل والانفتاح والكفاءة الحكومية. والأمن لا يأتي قبل ذلك أو بعده، إنما يجب أن يزداد جنبًا إلى جنب العوامل الأخرى. فمن المصلحة المشتركة لمصر والولايات المتحدة وحلفائها في أوروبا والخليج العمل مع الحكومة المصرية على نهج تغيير شامل يشمل كلا من التدابير الفنية حول قضايا مثل الدعم الحكومي والضرائب ومزيد من الإجراءات النوعية حول قضايا مثل الثقة والتعاون والمشاركة الواسعة.

يتوجب على مصر أن تستثمر في الاستقرار الاستراتيجي، أي في النمو الشامل والانفتاح والكفاءة الحكومية.

منذ خمسينيات القرن الماضي، استفادت مصر كثيرًا من المساعدات التي بلغت قيمتها مئات مليارات الدولارات من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ودول الخليج العربي وغيرها. لكنّه تبين أن المساعدات لمصر ليس سوى تديرًا مؤقتًا. فنجاح

مصر واستقرارها لا يمكن أن ينشأ سوى من خلال اقتصاد يجذب الاستثمارات من داخل البلاد وخارجها. وبغية توليد الثقة لدى المستثمرين، سيتوجب على مصر أن تقوم بتغييرات أعمق بعد في تنظيم الاقتصاد وإدارته، ولا بد من أن يحصل توحيد ومصالحة سياسية. وفي حال وُجدت هذه الثقة، يمكن للحكومة الأمريكية أن تسهل عندئذ وربما تسرّع أيضًا عملية مساعدة الاستثمار في مصر، ويمكن أن تطلب من حلفائها القيام بذلك أيضًا. فأوروبا لا تزال تولي اهتماما كبيرا لمصر، وسيلعب صندوق النقد الدولي دورا ضروريا في توجيه النمو الاقتصادي في مصر. وحتى الصين تبدو مهتمة باستكشاف الجهود التي تقودها أمريكا لمساعدة الاستقرار المصري. لكنّ التقدم يتطلب التزاما من الجانب المصري بالقيام بأمر صعبة وشجاعة في كل من الاقتصاد والسياسة وتوفير الأمن.

نجاح مصر مهم لمصر والولايات المتحدة وبقية العالم وهو ليس مضمونًا بتاتا. ولكن، بالنسبة إلى المصريين والأمريكيين على حد سواء، لا يزال هناك منطق قوي خلف إقامة علاقات ثنائية وثيقة. فالروابط الوثيقة تخدم المصالح المباشرة لكل من الجانبين كما ومصالحهما الأوسع نطاقًا أيضًا. كما أن للروابط الوثيقة بين الولايات المتحدة ومصر أثرًا مضاعفًا. فيبدو أن جزءًا كبيرًا من العالم حريص على اللحاق بالقيادة الأمريكية بشأن مصر في حال رغبت الولايات المتحدة بتولي تلك القيادة.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، لطالما كان التحدي يقضي بقيادة الشؤون المصرية فيما تبدو الحكومتان الأمريكية والمصرية على خلاف. فالمصريون مقتنعون أو ربما أفنّعوا أنفسهم بأن الولايات المتحدة تسعى لإضعافهم بدلًا من تقويتهم. وعند النظر إلى الوضع بهذه الطريقة، فما يصور على أنه

لتشجيعها، وما هو الدور الذي تسعى لتأديته في الشرق الأوسط؟ وعلى ضوء فهم أن القيادة تعتقد الآن أنها في معركة من أجل الاستمرار، عليها التفكير في مقاييس النجاح الأخرى التي تسعى إلى تحقيقها؟ وفيما تفكر القيادة المصرية بشكل أوسع في النجاح، عليها أن تفكر في العلاقات الثنائية الأخرى، إلى جانب علاقتها الثنائية مع الولايات المتحدة، التي ستخدم حقا أهداف البلاد على المدى الطويل. ففيما يمكن لعلاقات ثنائية أخرى أن توفر لها الدعم على المدى القصير، من الصعب تصوّر كيف يمكنها تحقيق أهداف مصر في مجموعة واسعة من المجالات. كما من الصعب تصوّر كيف يمكن لعلاقة عدائية مع الولايات المتحدة أن تحقق أي شيء ما عدا الإضرار بما تحاول مصر القيام به.

يمكن القول إن الوقت الأنسب للتفكير مليًا في العلاقات الأمريكية المصرية كان قبل

على القيادة المصرية أن تفكر مطولاً وملياً في أهدافها الاستراتيجية وكيفية تحقيقها.

دعم جيد سيعتبر مجرد فخ. وفي ظل هذه الظروف، من الصعب على الولايات المتحدة أن تقيم علاقة بناءة صادقة. وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، من المهم ترك الباب مفتوح أمام علاقات أكثر إيجابية مع مصر، حتى ولو كان احتمال ذلك يبدو ضئيلاً في الوقت الراهن.

ويذكر هنا أن لدى مصر اختيارات أكثر صعوبة يجب أن تقوم بها. وعلى وجه الخصوص، على القيادة المصرية أن تفكر مطولاً وملياً في أهدافها الاستراتيجية وكيفية تحقيقها وأي نوع اقتصاد تريد، وما هي السلوكيات الداخلية التي تسعى

عقد من الزمن، عندما كان الانجراف نحو الشك المتبادل ملموسًا، لكنّ صدع السنوات الخمسة الماضية لم يكن قد انفتح بعد. فقد جعلت السنوات الخمسة الماضية الأمور أكثر صعوبة.

وتسود بين الكثير من المسؤولين المصريين غريزة التصرف كما لو أن السنوات الخمسة الماضية لم تكن. وهم يقصدون بذلك أن على الولايات المتحدة أن تعود إلى الوضع السابق، بما يدلّ على أن مصر ستكون على استعداد لتجاهل إذلال حجب الولايات المتحدة المساعدات عنها فيما تتجاهل الولايات المتحدة إغلاق منظمات

غير حكومية مدعومة منها في سياق قمع المجتمع المدني وسجن عشرات الآلاف من الناشطين السياسيين ونفي أكثر منهم بكثير وإزاحة الجيش للحكومة المدنية المنتخبة.

يميل الكثير من الأمريكيين إلى الحكم على مصر ليس على أساس ما كانت عليه أو ما هي عليه الآن، بل على أساس ما كان بالإمكان أن تصبح عليه. ولطالما قاومت مصر احتمال قيام شراكة فعالة ومجتمع مدني أكثر حيوية، بل وقعت دائمًا فريسة الجمود البيروقراطي والمركزية الاستبدادية. لذا ما من مبالغة في وصف تفاؤل الكثيرين في

الحكومة الأمريكية عندما بدت مصر على وشك إحداث تغيير جذري، ويُساعد تلاشي الآمال في تلك الفترة على فهم إحباط الناس الآن.

وللمضي قدمًا، لا بد من التفكير من جديد ليس في السبب الذي كان يجعل هذه

العلاقة الثنائية وثيقة جدًا في الماضي فحسب، بل أيضًا في الطريقة التي يمكن بها لعلاقة وثيقة أن تخدم كلا البلدين في المستقبل. فما هو نوع العلاقات الضرورية لمصر حتى تحقق أهدافها؟ وما هي المجالات الرئيسية التي يجدر التعاون فيها؟ وما هي أنواع الشركاء التي تحتاجها مصر حتى تفعل ما يجب القيام به، وماذا سيريد شركاؤها أولئك في المقابل؟ وما هي الأمور التي تقدمها مصر ولا يقدمها الآخرون، وماذا يمكنها أن تقدم ولا يستطيع الآخرون تقديمه؟

وللمضي قدمًا، لا بد من التفكير من جديد ليس في السبب الذي كان يجعل هذه العلاقة الثنائية وثيقة جدًا في الماضي فحسب، بل أيضًا في الطريقة التي يمكن بها لعلاقة وثيقة أن تخدم كلا البلدين في المستقبل.

لا يزال هناك منطق قوي خلف قيام علاقات أمريكية مصرية وثيقة، وهناك تكاليف كبيرة تنطوي على التخلي عنها. لذا فمن مصلحة الولايات المتحدة، كما ومن مصلحة مصر إلى حد كبير، الدخول في نقاش عميق حول الخطوات المقبلة.

نبذة عن المؤلف

جون ب. ألترمان هو النائب الأعلى لرئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ومدير «كرسي زبغنيو بريجنسكي للأمن العالمي والجيواستراتيجية»، ومدير برنامج الشرق الأوسط في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. قبل الانضمام إلى المركز في العام ٢٠٠٢، كان عضوًا في طاقم التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية ومساعدًا خاصًا لمساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى. وهو الآن عضو في اللجنة التنفيذية لرئيس العمليات البحرية وقد عمل في السابق كمستشار خبير لمجموعة دراسة العراق (المعروفة أيضًا بلجنة بيكر هاملتون). إلى جانب عمله السياسي، يُعلم الدراسات الشرق أوسطية في مدرسة الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جونز هوبكنز. وقبل دخوله الحكومة، كان باحثًا في معهد الولايات المتحدة للسلام وفي معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى. حاز على شهادة الدكتوراه في التاريخ من جامعة هارفرد.

وهو ممتنٌ جزيل الامتنان إلى كارولين بارنت لمساعدتها إياه في بحوث هذه الدراسة.

صورة الغلاف: القوات الجوية الأمريكية



1616 Rhode Island Avenue NW
Washington, DC 20036
202 887 0200 | www.csis.org